# الإغريض
# فى
# الحقيقة والمجاز
# والكناية والتعريض

لأبي الحسن تقيّ الدين السبكي (ت٧٥٦هـ)

"تحقيق ودراسة"

**إعداد**

د. عَليّ بن دخيل اللَّه العوفيّ

# الإغريض فى الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض لأبي الحسن تقيّ الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) "تحقيق ودراسة"

إعداد
د. عَليّ بن دخيل اللَّه العوفيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

## مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اتبع سنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

ثم أما بعد فعلم البلاغة العربية من أجل العلوم قدراً، وأعظمها شأناً، وأدقّها خطراً، بل هي غاية علوم اللغة العربية كلها؛ أوليست البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وأنَّى لهذه المطابقة أن تكون ما لم تستوفِ حقَّها من إنعام الفكر ودرك المقام، واستيعاب ما تلبس به من خصوصيات دقيقة.

وحقيقة ليس أضرّ على الأمّة من شيء ضرر جهلها بأهمية البلاغة وماهيتها، وليس من جهل أجهل من أن يعادي المرء شيئاً لجهله به، أو خوفه منه؛ فمن الجهل بالبلاغة أن يُظنَّ ظانٌّ أن وظيفتها تنتهي بإقامة قوانين الكلام النحوية، أو الوقوف عند مدلولات

**الألفاظ المفردة، أو الجمل المؤلفة، دون مراعاة لمتطلبات النظم، ومغازي التراكيب، ومسالك الأساليب، وفق ما تتطلبه مقامات التكلم والخطاب.**

**ومن الخوف من البلاغة أن نغلق باب النظر فيها، ونرد بعض مباحثها، ونسوغ لأنفسنا أن نذهب في الرد كل مذهب حتى وإن صادرنا هذا المبحث أو ذاك منها من جملة كلام البشر؛ لا لشيء إلا لكوننا نخشى أن توظف في الغمز من ديننا، وأن تفتح علينا باباً ليس بوسعنا سدّه. أقول: نخشى فنعمي أعيننا، ونكمم أفواهنا، وكأننا بهذا الصنيع نقطع الطريق على الخصم في قذف شبهته، أو ما انقدح في فكره، ناسين أو متناسين أن الحق يعلو وما يعلى عليه، وأنَّ سنَّة الله في كونه ژ ۇ ۋ ۋ ۇ ۆ ۆ ۈ ژ [1]، وأنَّ كيد الشيطان – مهما بلغ – كان ضعيفاً.**

**إنَّ الذي لا يختلف عليه اثنان أن القرآن لم ينزل إلا بلسان عربي مبين، ولم يجر إلا وفق طرائق العرب في كلامهم وسننهم في أساليبهم، فأنَّى لنا بعد ذلك مصادمة مصطلحات تواضع عليها أقوام لا تخرج بنا عما لا نختلف عليه!!، وأنّى لنا –بعد ذلك– أن نغفل علماً يقودنا إلى الله!!، بل هو مفتاح بيان معجزة رسولنا الخالدة التي أرسل بها إلى الناس كافّة.**

**ليسمُّوا ما شاؤوا، ولنسمِّ ما شئنا؛ فلا مشاحة في الاصطلاح – كما هو معلوم – ولنعرض تلك المسميات وتبعاتها على أصول قواعد العرب في كلامهم، فإن كانت مما لا نختلف عليه ومما يحتمله اللسان؛ اتبعنا النظر الأول بنظر ثان؛ هو النظر فيما يقبله المعتقد الصحيح المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله –ﷺ– وهدي خلفائه الراشدين،**

(١) سورة الأنفال، الآية: ٨.

وصحابته الميامين؛ فإن صحَّ لنا فهو الصواب والحقّ، وإلاَّ فهو الخطأ والباطل؛ وإن جرى به اللسان الفصيح، ووافق ظاهره العقل السليم.

من قال إن المجاز – وهو المصطلح المدلول به على اللفظ المستعمل في غير ما وضع له؛ لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي– من قال إنه متحقق بغير علاقة أو قرينة!! وإذا كان المصطلح كذلك فالباب أوسع من أن نسده، ولن يلزمنا من القول به محظور يَرِد، ولن يجبرنا مؤوِّل في أسماء الله وصفاته على التأويل؛ إذ الشروط المعتبرة في المجاز مخترمة بالنص الصريح ژ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ژ[1].

أخلص من ذلك إلى أنَّ تحجيم البلاغة، وعدم إعطائها حقَّها من العناية، وإخلاص الدرس، وحسن الفهم – أمرٌ يؤوب بنا إلى عواقب وخيمة، قد يكون أقلّها تعطيل نصوص الشارع الحكيم، وقطع الطريق إلى معرفة وجه الإعجاز في القرآن الكريم.

## أسباب اختيار الموضوع:

ثم إن حياة العلم –أيّ علم– مدارسته، وتقليب أوجه النظر فيه، ومناقشة مسائله، ولقد وجدتني ذات يوم مع زميلي في التخصص الدقيق فضيلة الدكتور مبارك شتيوي – نفع الله بعلمه– نناقش بعض القضايا البلاغية، ويسلمنا الحديث إلى رسيله قيمة لتقي الدين السبكي؛ عنونت بـ(الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض)، وأنها جديرة بالتحقيق والدراسة، ويقترح عليَّ فضيلته تحقيق هذه الرسالة، ويشير لي إلى موطن إحدى نسخها، وكانت في مكتبة الشيخ عارف حكمت.

(١) سورة الشورى، من الآية: ١١.

**ولثقتي في علم الدكتور من جهة، واستشرافي الوقوف على مضمون الرسالة من جهة أخرى، وبخاصة أن مؤلفها هو والد البهاء السبكي البلاغي النابه صاحب عروس الأفراح وما يحتمله القرب بينهما من معرفة روافد جديدة لآراء البهاء السبكي؛ كل ذلك دعاني إلى جلب المخطوط وقراءته، وبالفعل وجدته جديراً بإخراجه إلى النور ودراسته، لما يحمله من محاولة جادة لتفسير المصطلحات الواردة في عنوانه، وإيضاح لتقسيمات اللفظ مع بيان الفروق الدقيقة بينها من أوجه لم تعهد عند البلاغيين، اعتمد فيها اعتماداً ظاهراً على ما قرَّره الأصوليون في دراساتهم لمباحث تلك المصطلحات وغيرها.**

خطة البحث:

**هذا، وقد قسمت العمل في سبيل إخراج هذه الرسالة إلى قسمين رئيسين تسبقهما مقدمة، وتعقبهما الفهارس الفنية، ورسمت الخطة على النحو التالي:**

**١ - المقدّمة.**

**٢ - القسم الأوّل:** الدِّراسة.

**الفصل الأول: التعريف بتقيّ الدين السبكي، وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأوّل: **حياة تقيّ الدين السبكي، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأوّل: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.**

**المطلب الثّاني: مولده ونشأته ورحلاته.**

**المطلب الثالث: عقيدته ومذهبه وأخلاقه وصفاته.**

المبحث الثّاني: **شيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأوّل: شيوخه.**

**المطلب الثّاني: تلاميذه.**

**المطلب الثالث: مكانته العلمية.**

المبحث الثالث: **مصنفاته، ووفاته، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: مصنفاته.**

**المطلب الثاني: وفاته.**

**الفصل الثاني: التعريف برسالة (الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض)، وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأوّل: **اسم الرسالة، وتوثيق نسبتها للمؤلف، ومنهج المؤلف فيها، وفيه ثلاثة مطالب:**

**المطلب الأول: اسم الرسالة.**

**المطلب الثاني: توثيق نسبتها للمؤلف.**

**المطلب الثالث: منهج المؤلف فيها.**

المبحث الثّاني: **مصادر الرسالة، وشواهدها، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأوّل: مصادر الرسالة.**

**المطلب الثّاني: شواهد الرسالة.**

**٣- القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على:**

**وصف مخطوطات الرسالة المعتمدة في التحقيق.**

**منهج التحقيق.**

**النص المحقَّق.**

**٤- الفهارس: وتشتمل على ما يلي:**

**فهرس الآيات القرآنية.**

**فهرس الأحاديث النبوية.**

**فهرس المصادر والمراجع.**

**فهرس المحتويات.**

**وأخيراً أحمد الله أولاً وآخراً على ما يسَّر وأعان، وأسأله التوفيق والسداد، وأبرأ إلى الله من الخطأ والزلل، فقد حاولت جهدي إخراج هذا العمل على الوجه اللائق به، فإن كان كذلك فبتوفيق الله وفضله، وإلاّ فمن نفسي واجتراح يدي، ومن الله ألتمس العفو والصفح؛ إنه عفو كريم.**

وكتبه: علي بن دخيل الله العوفي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

**في يوم الأربعاء ثالث عشر، شهر شعبان عام ثلاثين وأربعمائة بعد الألف، من هجرة الرسول ﷺ.**

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.**

# القسم الأوّل
# الدِّراسة

**ويشتمل على فصلين:**

الفصل الأول: التعريف بتقيّ الدين السبكي.

الفصل الثاني: التعريف برسالة (الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض.

# الفصل الأول

# التعريف بتقيّ الدين السبكي

**ويشتمل على ثلاثة مباحث:**

المبحث الأوّل: حياة تقيّ الدين السبكي.

المبحث الثّاني: شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية.

المبحث الثالث: مصنفاته ووفاته.

# المبحث الأوّل

# حياة تقيّ الدين السبكي

**وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأوّل: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.
المطلب الثّاني: مولده ونشأته ورحلاته.
المطلب الثالث: عقيدته ومذهبه وأخلاقه وصفاته.

# المطلب الأول
## "اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته"

**هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمّام بن يوسف بن موسى بن تمّام، السبكيّ[١] الخزرجي الأنصاري[٢]، تقي الدين، أبو الحسن، شيخ الإسلام في عصره، وقاضي القضاة في بلده، صاحب التصانيف، الفقيه، الشافعي، المفسِّر، المقرئ، المحدث، الحافظ، الأصولي، النحوي، اللغوي، البياني، الجدلي، النظّار، البارع[٣].**

**والد تاج الدين السبكي صاحب الطبقات[٤]، ووالد بهاء الدين السبكي صاحب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح.**

---

(١) ينظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ (١٥٠٧/٤)، أعيان العصر وأعوان النصر: (٤١٧/٣-٤٥٥)، الوافي بالوفيات: (١٦٦/٢١-١٧٥)، وطبقات الشافعية الكبرى: (١٣٩/١٠-٣٣٨)، والبداية والنهاية: (٣١٥/١٤-٣١٤)،الدرر الكامنة(١٣٤/٣-١٤٢)، النجوم الزاهرة: (٣١٨/١٠)، بغية الوعاة: (١٧٦/٢-١٧٨)، طبقات الحفاظ(٥٢١-٥٢٢)،طبقات المفسرين: (٤١٢/١-٤١٦)، مفتاح السعادة: (٣٢٧-٣٣٠)، كشف الظنون: (٦٧٥)، شذرات الذهب: (١٨٠/٦-١٨١)،البدر الطالع(٤٦٧/١-٤٦٩)، الأعلام(٣٠٢/٤)، حسن المحاضرة: (٢٧٧/١)، معجم المؤلفين: (١٢٧/٧).

(٢) نسبته إلى الأنصار نصَّ عليها ابنه تاج الدّين نقلاً عن جدِّه الذي كتب بخطه: "نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار، واعتماداً على ما رآه من الحافظ النسابة شرف الدين؛ الذي كان يكتب بخطِّه للسبكي: "الأنصاري الخزرجي"، على أن السبكي -رحمه الله- مع عدم إنكاره على من نسبه إلى الأنصار لم يكن يكتب لنفسه هذه النسبة تورّعاً "خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم"، ينظر: طبقات الشافعيّة الكبرى: (٩١/١٠-٩٣).

(٣) ينظر ما وصفه به ابنه التاج في طبقاته: (١٣٩/١٠-١٤٠)، وعنه أخذ الوصف مَنْ جاء بعده.

(٤) أعني طبقات الشافعية الكبرى، الموسوعة المعروفة.

# المطلب الثاني
## "مولده، ونشأته، ورحلاته"

**ولد في صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة من الهجرة، واختلف في تحديد يوم ولادته على وجه الدقّة، فابنه ينصّ على أنّه في ثالث الشهر(١)، وآخرون على أنه في اليوم الأول منه، أو في مستهله(٢)، وهناك من نصَّ على الشهر دون اليوم(٣).**

**وكانت ولادته بقرية يقال لها: سُبْك العبيد، تتبع المنوفية من أعمال الديار المصريّة بالوجه البحري(٤)، وفيها نشأ وترعرع في بيت علم وصلاح، وتلقى دروسه الأولى على يد والده الذي زرع في نفسه حبَّ العلم، وهيَّأ له الجوّ الملائم، فلم يشغله عنه شاغل أو يصرفه صارف، "وكان من الاشتغال بالعلم على جانب عظيم؛ بحيث يستغرق غالب ليليه وجميع نهاره"(٥).**

**ويذكر بعض من ترجم له أنه كان يخرج من بيته بعد صلاة الصبح فيشتغل بالعلم على المشايخ إلى قريب الظهر، ثم يعود فيأكل**

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: (١٤٤/١٠).
(٢) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر: (٤٢٣/٣)، الدرر الكامنة: (١٣٥/٣)، النجوم الزاهرة: (٣١٩/١٠)، بغية الوعاة: (١٧٦/٢)، طبقات المفسرين: (٤١٢/١).
(٣) ينظر: طبقات الشافعية للأسنوي: (٧٥/٢)، حسن المحاضرة: (٣٢١/١)،
(٤) ينظر: طبقات الشافعية: (١٤٤/١٠)، طبقات الشافعية للأسنوي: (٧٥/٢)، حسن المحاضرة: (٣٢١/١)، النجوم الزاهرة: (٣١٩/١٠).
(٥) طبقات الشافعية الكبرى: (١٤٤/١٠).

**ما أعدّ له، ثم يخرج مرة أخرى فيشتغل إلى المغرب، ثم يعود فيأكل ما أعدّ له، ثم يشتغل بالليل، وهكذا يمضي لا يعرف غير ذلك[١].**

**وظاهر في سياق هذا الخبر أن هناك من يقوم على أمره وهما – كما صرحت بهما المصادر[٢]– والده ووالدته، فلم يلبث حتى بدت أزهاره، وأينعت ثماره، ونال حظه من الفقه على يد والده صغيراً، وقرأ القرآن بالسبع، واشتغل بالتفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والنحو، والمنطق، والخلاف، والفرائض، ونظر في الحكمة وشيء من الهندسة والهيئة وشيء يسير من الطب، وتلقَّى كلّ ما أخذه من ذلك عن أكثر أهله[٣].**

**ويبدو أن أول رحلة له في طلبٍ كانت في صباه، برفقة والده؛ الذي دخل به القاهرة ليعرض محافيظ حفظها "التنبه" على بعض علمائها، منهم تقي الدين بن دقيق العيد، وكانت رحلة سريعة عاد بعدها إلى قريته[٤].**

**ثم لَمَّا شبَّ عن الطوق، وكمل فضله، عاد مرة أخرى إلى القاهرة، ولم يدرك هذه المرّة ابن دقيق العيد، وكان يطمح إلى مجالسته في العلم، فأخذ ممن أدرك وسمع من جماعة كثيرين في سائر فنون العلم[٥].**

---

(١) ينظر: المصدر السابق: (١٤٤/١٠).
(٢) ينظر: المصدر السابق: (١٤٤/١٠).
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: (١٦٧/٢١)، وأعيان العصر وأعوان النصر: (٤٢٣/٣).
(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (١٤٥/١٠).
(٥) ينظر: المصدر السابق: (١٤٥/١٠)، طبقات الشافعية للأسنوي: (٧٥/٢).

**وتطلع إلى الاستزادة فارتحل إلى الإسكندرية، ثم إلى دمشق، ثم إلى بغداد، يسمع من علماء تلك الأمصار ويأخذ عنهم، ويسمعون منه ويأخذون عنه، فأجيز له، وأجاز لهم، يقول الذهبي عنه في المعجم المختصّ: "سمعت منه، وسمع منّي، وحكم بالشام، وحمدت أحكامه فالله يؤيده ويسدده، سمعنا (معجمه) بالكلاّسة"**[1].

(١) المعجم المختص، ونقل هذا النص عنه ابن المصنِّف تاج الدين في طبقاته: (١٤٨/١٠)، وتنظر رحلاته في طلب العلم في طبقات الشافعية الكبرى: (١٤٥/١٠-١٤٨)، وأعيان العصر وأعوان النصر: (٤٢٤/٣)، طبقات الشافعية للأسنوي: (٧٥/٢).

# المطلب الثالث

## "عقيدته ومذهبه، وأخلاقه وصفاته"

عقيدته ومذهبه:

**تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكيّ أشعريّ المعتقد، صرَّح بهذا من ترجم له[1]، وهو معتقد نشأ فيه وترعرع وورّثه لمن جاء بعده فهو سلسل عائلة أشعريّة.**

**أمّا مذهبه الفقهي فهو المذهب الشافعيّ[2]، وقد تفقّه فيه ابتداءً على يد والده[3]، ثم على شافعي زمانه في القاهرة الفقيه نجم الدين ابن الرفعة[4]، وله إسهامات مباركة في خدمة المذهب الشافعي، منها شرحُه منهاجَ النووي بكتاب أسماه: (الابتهاج في شرح المنهاج) وصل فيه إلى أوائل الطلاق، ثم كمله ابنه بهاء الدين أحمد[5].**

أخلاقه وصفاته:

**أفاض بهاء الدين السبكي القول في صفات والده -عليهما رحمة الله- بما لامزيد عليه، وكشف لنا عن خصال حميدة وسجايا جليلة لا**

---

(١) ينظر: أعيان العصر: (٤١٧/٣)، الوافي بالوفيات: (١٦٦/٢١)، الدرر الكامنة: (١٣٤/٣)، حسن المحاضرة: (٢٧٧/١)، بغية الوعاة: (١٧٦/٢)، مفتاح السعادة: (٣٦٣/٢).

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (١٤٤/١٠).

(٤) ينظر: المصدر السابق: (١٤٥/١٠).

(٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٣٠٧/١٠)، ومنها: تكملة (المجموع في شرح المهذب) بنى على النووي -رحمه الله- من باب الربا ووصل إلى أثناء التفليس، في خمس مجلدات، و(التحبير المذهب في تحرير المذهب)، وهو شرح مبسوط على المنهاج، طبقات الشافعية الكبرى: (٣٠٧/١٠).

**تكون إلا في عالم ربّانيّ نذر نفسه لما يقرّبه من الله، غير ملتفت لشيء من حطام الدنيا وزخرفها الزائل، ويبدو من خلال ما وصفه به ابنه مباشرة، أو نقله عن غيره ممن أدركه، أو من خلال الأخبار التي نقلت أطرافاً من سيرته العبقة. يبدو لنا رجلاً تقيّاً ورعاً زاهداً عابداً عفيفاً نزيهاً خيّراً، ديِّناً شجاعاً لا يخاف في الله لومة لائم، حادّ الذكاء، جلداً متواضعاً متثبتاً، حسن السمت، كثير المروءة، بعيداً عن التكلّف، ينصف من نفسه ويرجع إلى الحقّ متى استبان له، وعاءً من أوعية العلم**(١)؛ "**إن هطل درّ المقال فهو سحابة، أو اضطرم نار الجدل فهو شبابه**"(٢).

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (١٤٨/١٠)، طبقات الأسنوي: (٧٥/٢)، المعجم المختصّ: (١٦٦)، تذكرة الحفاظ: (١٥٠٧/٤).
(٢) طبقات الأسنوي: (٧٥/٢).

# المبحث الثاني

## شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية

**وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأوّل: شيوخه.
المطلب الثّاني: تلاميذه.
المطلب الثالث: مكانته العلمية.

# المطلب الأول
## شيوخه[1]

**بلا أدنى شك ننتظر ونحن أمام علم علامة مدقق حاز من العلوم قصب السبق، واستوفى النظر في مختلف الفنون؛ تدفعه همة عالية سكنته منذ نعومة أظفاره؛ ننتظر أن نجد له مشايخ كثر، إذ الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها أخذ بها، وقد أفصحت المصادر المترجمة لتقي الدين السبكي عن من بعض من أخذ عنهم العلم.**

**فممن أخذ عنهم مبكراً في قريته والده؛ أبو محمد زين الدين عبد الكافي بن علي السبكي (ت٧٣٥هـ)؛ الذي درَّس له الفقه. ثم توسع في هذا العِلْم على يد شيخه نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة الفقيه (ت٧١٠هـ) شافعي زمانه، درس عليه في القاهرة، وكان السبكي يجلّه أيما إجلال.**

**وفي القاهرة أيضاً تتلمذ على كلٍّ من:**

**علاء الدين؛ عليّ بن محمد الباجي (ت٧١٤هـ)، قرأ عليه الأصلين وسائر المعقولات.**

**علم الدين؛ عبد الكريم بن علي العراقي (ت٧٠٤هـ)، قرأ عليه التفسير.**

**تقي الدين؛ محمد بن أحمد بن عبدالخالق، ابن الصائغ (ت٧٠٥هـ)، قرأ عليه القراءات.**

**شرف الدين؛ عبد المؤمن بن خلف الدّمياطيّ (ت٧٠٥هـ)، لازمه كثيراً وأخذ عنه الحديث.**

---

(١) ينظر في مشايخه: طبقات الشافعية الكبرى: (١٠/١٤٥-١٤٧)، الدرر الكامنة: (٣/١٣٤)، طبقات المفسرين: (١/٣١٢)، أعيان العصر وأعوان النصر: (٣/٤٢٣) وفيه: "أن تلميذه شهاب الدين الدمياطي خرج معجماً ساق فيه شيوخ السبكي، جمع فيه الجمّ الغفير والعدد الكثير". ينظر: (٣/٤٢٤).

**جمال الدين؛ محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ) أخذ عنه اللغة.**

**أثيرالدين؛أبوحيان محمد الأندلسي(ت٧٤٥هـ) أخذ عنه النحو.**

**سيف الدين؛ عيسى بن داود البغدادي (ت٧٠٥هـ) أخذ عنه علم الجدل والخلاف.**

**وهناك آخرون درس عليهم ولازمهم؛ منهم: "علي بن نصر الله بن الصواف، وعلي بن عيسى بن القيم، وعلي بن محمد بن هارون الثعلبي،... وشهاب الدين المحسني، والحسن بن عبد الكريم سبط زيادة، وموسى بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عبد العظيم بن السقطي، ومحمد بن محمد بن عيسى الصوفي، ومحمد بن نصير بن أمين الدولة، ويوسف بن أحمد المشهدي، وعمر بن عبد العزيز بن الحسين بن رشيق، وشهدة بنت عمر بن العديم"[١].**

**أما من سافر إليهم وأخذ عنهم في بلدانهم فمنهم "أبوالحسين؛ يحيى بن أحمد بن عبد العزيز الصواف، وعبدالرحمن بن مخلوف بن جماعة،ويحيى بن محمد بن عبدالسلام"[٢]،سمع منهم بالأسكندريّة.**

**ومنهم: "ابن الموازيني وابن مشرَّف وأبوبكر بن أحمد بن عبدالدايم، وأحمد بن موسى الدشتيّ، وعيسى المطعِّم، وإسحاق بن أببكر بن النحاس،وسليمان بن حمزة،وخلق"[٣]سمع منهم بدمشق.**

**وممن "أجاز له من بغداد: الرشيد بن أبي القاسم، وإسماعيل بن الطبَّال وغيرهما"[٤].**

(١) طبقات الشافعية الكبرى: (١٠/١٤٦-١٤٧).
(٢) المصدر السابق: (١٠/١٤٦).
(٣) المصدر السابق: (١٠/١٤٧).
(٤)المصدر السابق: (١٠/١٤٧).

# المطلب الثاني

## "تلاميذه"[1]

**أدرك تقي الدين السبكي – رحمه الله – أهمية التواصل مع طلبة العلم، وعظم المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء في إعداد أوعية العلم؛ تلك التي تصل السابق باللاحق، وتضمن للأمّة دوام الخيرية التي وصفها الله بها؛ إذ قال:** ژ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ژ [2].

**فلم نجد منكفئاً على نفسه مستأثراً بعلمه؛ بل يسمع ويحدِّث، ويأخذ ويؤدِّي، ولم يكن ثمَّة صارف يشغله عن طلبة العلم بالرغم من التكاليف التي أنيطت به كالقضاء والفتيا والخطابة[3]، ففي زمن بقائه في القاهرة يحدِّث بالكلاّسة، ويمدّ الحفّاظ، ويدرِّس في المنصوريّة، والهكّارية، والسيفية، وغيرها[4]. وكذلك الحال في الشام؛ يلي مشيخة دار الحديث الأشرفية، والشاميّة البرانيّة، والمسرورية، والغزالية، والعادلية الكبرى، والأتابكية، ويدرِّس في كلٍّ منها[5].**

**وطبعي –مع ما علم من حاله وتوسعه في شتى العلوم– أن نجد له تلامذة أبراراً ومريدين أخياراً يعظمونه ويتلقفون منه ما ينطق به لسانه أو يسيل به يراعه، وفيما يلي أسوق أسماء بعض أولئك المشهورين الذين أخذوا عنه ممن صرحت بهم المصادر المترجمة له:**

---

(١) ينظر في هذا المطلب طبقات الشافعية الكبرى: (١٠/١٤٧، ١٦٩)، أعيان العصر وأعوان النصر: (٣/٤٢٤).

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١١٠.

(٣) ذكر ابنه تاج الدين أنه باشر القضاء مع الخطابة في دمشق مدة لطيفة، ينظر: (١٠/١٦٩).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: (٣/١٣٥).

(٥) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر: (٣/٤٢٤)، طبقات المفسرين: (١/٤١٣).

**تقيّ الدين أبو الفتح محمد بن عبد اللطيف السبكي.**
**شهاب الدين أبوالعباس أحمد بن أيبك الحسامي الدمياطي.**
**شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد الذهبي.**
**جمال الدين أبوالحجّاج يوسف بن الزكي المزي.**
**علم الدين أبومحمد القاسم بن محمد البرْزاليّ.**
**صلاح الدين أبوالصفا خليل أَيْبَك الصفدي.**
**مجد الدِّين أبوالطاهر محمد الفيروزابادي.**

**ومنهم أولاده الثلاثة:**

**بهاء الدين أبوحامد أحمد بن علي السبكي.**
**تاج الدين أبونصر عبدالوهاب بن علي السبكي.**
**جمال الدِّين أبوالطيب الحسين بن علي السبكي.**

# المطلب الثالث
# مكانته العلميَّة

**تبوّأ تقيّ الدين السبكي مكانة علمية عالية قلَّ أن يتسنمها إلا من بارك الله له في عمره وعلمه. وقد شهد له بالفضل والعلم مقارعوه من معاصريه(١)، وأفاض في الثناء عليه الحفاظ من تلامذته ممن طارت بشهرتهم الآفاق من مثل الذهبي والصفدي والأسنوي وغيرهم" فقد شهدوا له بسعة العلم وعمقه، وتفوقه في التأليف والاستنباط، واستحضار الأدلّة والشواهد، وقدرته على الجدل والمناظرة، وبراعته في الخطابة(٢).**

**يقول ابنه تاج الدين السبكي بعد أن سرد سيرته العطرة، وذكر من نقول العلماء فيه ما هو أهله، يقول معقِّباً: "وبالجملة: أجمعَ من يعرفه على أنّ كلَّ ذي فنٍّ إذا حضره يتصور فيه شيئين: أحدهما: أنه لم يُر مثله في فنِّه، والثاني: أنه لا فنَّ له إلا ذلك الفنّ"(٣).**

---

(١) ذكر ولده تاج الدين السبكي أن شيخ الإسلام تقيّ الدين ابن تيمية "كان لا يعظِّم أحداً من أهل العصر كتعظيمه له، وأنّه كان كثيرَ الثناء على تصنيفه في الردّ عليه". طبقات الشافعية الكبرى: (١٩٤/١٠).

(٢) ينظر: المعجم المختصّ: (١٦٦)، ذيول العبر: (١٦٨/٤)، أعيان العصر وأعوان النصر: (٤١٨/٣-٤٢٠)، طبقات الأسنوي: (٧٥/٢)، الدرر الكامنة: (١٣٥/٣)، وينظر ما قاله السيوطي في البغية: (١٧٧/١).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: (١٩٦/١٠).

# المبحث الثالث

# مصنفاته ووفاته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصنفاته.
المطلب الثاني: وفاته.

# المطلب الأول

## مصنفاته

**خلَّف لنا السّبكي -رحمه الله- مصنفات جليلة أوصلها تلميذه صلاح الدِّين الصفديّ إلى "ما يزيد على المائة والخمسين مصنّفاً"[١] وُسِمَتْ باشتمالها على المطوّل والمختصر، "والمختصر منها لابدّ وأن يشتمل على ما لا يوجد في غيره، من تحقيق وتحرير لقاعدة، واستنباط وتدقيق"[٢].**

**وغني عن الذكر الإشارة إلى أنّ تلك المصنّفات لم تقتصر على عِلْم أو فنّ بعينه وإنما توزَّعتْ على مختلف العلوم والفنون، "وكان إذا صنَّف في علم فكأنما هو من أهله وخاصته"، بل "كان لا يقع له مسألة مستغربة أو مشكلة إلا ويعمل فيها تصنيفاً يجمع شتاتها طال أو قصر"[٣].**

**ولعلّ من المناسب -هنا- أن أعرض لأهمّ مصنّفاته التي عنيت باللغة العربيّة بحكم طبيعة البحث الذي نحن بصدده؛ تاركاً المجال لغيري من الباحثين في الإيضاح عن غيرها، ومن قبل ذلك لابنه البارّ تاج الدِّين السبكي الذي أفاض القول في طبقاته في سيرة والده -عليهما رحمة الله- وذكر فيما ذكر حديثاً شافياً عن مصنّفاته ورسائله[٤].**

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر: (٤٢٩/٣).
(٢) بغية الوعاة: (١٧٧/٢).
(٣) الدرر الكامنة: (١٣٥/٣).
(٤) ينظر: (٣٠٧/١٠-٣١٥)، ويراجع في معرفته مصنفاته أيضاً: أعيان العصر وأعوان النصر: (٤٢٩/٣-٤٣٤)، وحسن المحاضرة: (٢٧٨/١)، وبغية الوعاة: (١٧٧/٢).

وفيما يلي بعض ما وقفت عليه مرتِّباً وفق الأحرف الأبجديّة:
أحكام كل وما عليه تدلّ.
الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض (وهي موضوع التحقيق والدراسة).
الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص.
الإقناع في الكلام على أنّ (لو) للامتناع.
أمثلة المشتقّ، (وهي أرجوزة).
البصر الناقد في: لا كلَّمت كلَّ واحد.
بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط.
بيان المُحْتَمِل في تعديه عمل.
التعظيم والمنة في إعراب قوله تعالى: (لتؤمنن به ولتنصرنه).
التّهدي إلى معنى التّعدِّي.
الحلم والأناة في إعراب قوله (غير ناظرين إناه).
رسالة في: زيد قائم.
الرِّفدة في معنى وَحْدَه.
كشف القناع في إفادة (لولا) الامتناع.
لمعة الإشراق في أمثلة الاشتقاق.
مسألة ضَعْ وتَعَجَّلْ.
مسألة في الاستثناءات النحوية.
من أقسطوا ومن غَلَوا في حكم لَوْ.
نيل العلا في العطف بلا.
وَشْيُ الحُلَى في تأكيد النّفي بلا.

وجُلّ هذه المصنّفات ورد ذكرها في مصنّف ابنه تاج الدِّين الآنف الذكر.

# المطلب الثاني
# وفاته

**"توفي ليلة الإثنين المسفرة عن ثالث جُمادى الآخرة؛ سنة ست وخمسين وسبعمائة، بظاهر القاهرة، ودفن بباب النصر، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جناته"[(١)].**

**وكان المرض قد ابتدأ به بدمشق فتحامل على نفسه مدّة، ثم عاد إلى الديار المصريّة ولم يمهل بها غير يوميات يسيرة[(٢)].**

(١) طبقات الشافعية الكبرى: (٣١٦/١٠).
(٢) ينظر: المصدر السابق: (٣١٥/١٠). وينظر في وفاته -أيضاً- ذيول العبر: (١٦٨/٤)، وأعيان العصر وأعوان النصر: (٤٢٣/٣)، الدرر الكامنة (١٤١/٣).

# الفصل الثانى

# التعريف برسالة (الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض)

**وفيه مبحثان:**

المبحث الأوّل: اسم الرسالة، وتوثيق نسبتها للمؤلف، ومنهج المؤلف فيها.

المبحث الثّاني: مصادر الرسالة، وشواهدها.

# المبحث الأوّل
# اسم الرسالة، وتوثيق نسبتها للمؤلف، ومنهج المؤلف فيها

**وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: اسم الرسالة.
المطلب الثاني: توثيق نسبتها للمؤلف.
المطلب الثالث: منهج المؤلف فيها.

# المطلب الأول
# اسم الرسالة

**يجدر بالباحث قبل تقرير اسم الرسالة التي نحن بصدد دراستها وتحقيقها أن يشير إلى أنّ تقيّ الدين السبكي – رحمه الله– كان ذا منهج واضح في تسمية كتبه ورسائله، ويبدو أنه كان يضمن لكل مُؤَلَّف حقه في اسم خاص ينحله إياه، دون تفرقة بين متقدم أو متأخر، وبين فن أو فن، بل بين مطول أو موجز، وتبدو لنا براعته الفائقة في صنع عنوانات مؤلّفاته بما يفيضه عليها من جودة السبك وحميد السجع(١).**

**إذا تقرّر هذا فما كان منتظراً تجاه هذه الرسالة من التسمية المعهودة وجد بالفعل فأسمها: "الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض"، وهي تسمية نص عليها ابنه تاج الدين السبكي(٢) عند ذكره مصنفات أبيه وهو أعلم الناس بها وبسيرة والده كما اتضح جليّاً من الأخبار والآثار الدقيقة التي نقلها عنه في كتاب الطبقات الكبرى.**

---

(١) يراجع مبحث مؤلفاته المتقدم ص (٢٥) للوقوف على المسلك الذي انتهجه في تسمية مصنفاته، ولم يكن هذا المسلك خاصّاً به- كما هو معروف- بل شاركه فيه غيره ممن تقدم عليه أو تأخر عنه، غير أن السبكي -رحمه الله- كان شديد التمسك به، والتزم العمل به حتى في رسائله المختصرة، على أنّ هناك مصنفات معدودة وردت عند مَن ذكر أخبار مصنّفاته لم تلتزم بهذا المسلك في التسمية. ولا أستبعد أن تكون عنواناتها منحولة من قبل غيره للكشف عن مضمون الكتاب دون النص على مسماه.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٣١٢/١٠).

كما نصَّ عليها تلميذه صلاح الدين الصفدي في كتابه أعيان العصر وأعوان النصر، وقال وهو يسرد مؤلفات شيخه[1]: "والإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض؛ كتبتها بخطي، وقرأتها عليه، وكتبت عليها:

قل لمن راح باحثا عن كلام ∴ في كناياته وفي التعريض
لا تغالط ما يشبه الدر شيء ∴ إن تأملته سوى الإغريض

فهذان عالمان مدققان قريبان جدّاً من السبكي، فأحدهما ابنه، والآخر تلميذه، يؤكدان تسمية الرسالة، وينسبانها لصاحبها، ناهيك عمَّا دون على غلاف المخطوطتين اللتين اعتمدت عليهما في التحقيق، فكل واحدة منهما تحمل العنوان نفسه.

وهي التسمية نفسها التي نص عليها صاحب هدية العارفين[2].

وكل ذلك يجعلني غير ملتفت إلى ما وقع عند بعض المتأخرين ممن ابتعدوا عن عصر المؤلف في تحريف التسمية بالزيادة والنقصان مما هو مألوف ومعروف، وقد ينقل أحدهم عن الآخر فلا ضير أن يتوافق اثنان أو أكثر على تسمية حرفها المتقدم؛ وهنا أشير إلى أنّ السيوطي في الإتقان أورد اسم الرسالة مرتين لم يسلما له؛ أحدهما نصَّ عليه في مقدمة كتابه عند حديثه عن مصادره التي اعتمد عليها، إذ أورده ضمن جملة مؤلفات بعنوان: (الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض) [3]، وظاهر أنّه زاد فيه وأنقص، وكأنما اعتمد فيه على ما استظهره من محفوظه، وهذا ما تؤكده بقية أسماء الكتب الكثيرة الأخرى التي ساقها بمعيته هذا الكتاب، فقد زاد فيها وأنقص، ولا أستبعد أن

(١) (٤٣٠/٣).
(٢) (٣٨٣/١).
(٣) (٧/١).

تكون الزيادة التي أوردها في العنوان؛ وهي كلمة (الفرق) ملتبسة عليه من عنوان رسالة أخرى للمصنّف يتضمن هذه الكلمة وهو: "الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص".

وعن السيوطي تلقف هذا العنوان صاحب كشف الظنون[١].

أمّا العنوان الآخر فأورده السيوطي ضمن مباحث الكتاب عند حديثه عن قضية بلاغية تتعلق بالفرق بين الكناية والتعريض حيث أورد رأي السبكي ونص على كتابه قائلاً[٢]: "وقال السبكي في كتاب: الإغريض في الكناية والتعريض".

وبلا شك فهذا العنوان وسابقه مدفوعان بما تضمنه الكتاب من مسائل ليست قصراً على الكناية والتعريض، حتى يقصر عنوان الكتاب عليها فهناك أيضاً تعرض للحقيقة والمجاز.

ومن تلك التسميات التي امتد إليها التحريف وإن كان يسيراً تسمية صاحب الأعلام الذي ذكره باسم (الإغريض في الحقيقة والمجاز والكنية والتعريض) [٣].

(١) (٨١/١).
(٢) (٢٨٣/١).
(٣) (٣٠٢/٤).

## المطلب الثاني: توثيق نسبتها للمؤلّف

**أقول مطمئنّاً -وبلا أدنى شك يساورني-: إنّ (الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض) مصنّف بلاغي ألَّفه تقي الدين السبكي، وقد صح ذلك من أوجه عدّة، يكفي واحداً منها في تأكيد نسبة الكتاب إليه، ومن ذلك ما يلي:**

١. **نصُّ ابنه تاج الدين وتلميذه الصفدي صراحة على نسبة الكتاب لشيخهما السبكي، بل لقد صرح الصفدي بأنه كتب الكتاب بخطه وقرأه عليه؛ كما تقدم[١].**

٢. **تصريح بعض من أورد ذكر الكتاب، أو نقل عنه أنه لتقي الدين السبكي ومنهم ابنه بهاء الدين[٢] والسيوطي[٣] وحاجي خليفة[٤].**

٣. **نسبة الكتاب لمؤلفه في النسختين اللتين عثرت عليهما، إذ ارتبطت النسبة بالعنوان في كلتيهما، ثم نص عليها بقوله: "هذه نبذة مسماة بالإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض) في مبتدأ الكتاب في النسختين أيضاً[٥]. ثم كررت إحداهما النسبة إليه في ختامها.**

٤. **ثم إنني قبل هذا وذلك لم أجد فيما وقفت عليه من فهارس أو مصادر صرحت باسم الكتاب أو نقلت شيئاً عنه من ينسب هذا المصنّف لغير تقي الدين السبكي -رحمه الله-.**

---

(١) ينظر: الصفحة السابقة.
(٢) ينظر: عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص): (٢٤٣/٤، ٢٦٦-٢٦٧).
(٣) الإتقان في علوم القرآن: (٢٨٣/١).
(٤) كشف الظنون: (٨١/١).
(٥) ينظر: ص ٥٣ من قسم التحقيق.

## المطلب الثالث: منهج المؤلف فيه

**كعادته في رسائله –التي وقفت عليها– لم يكن السّبكي –رحمه الله– ليخرج عن الهدف الذي صنف لأجله الرسالة، وهو تحرير القول في المسألة التي رأى أنها جديرة بالتناول، وبيان الرأي الفصل فيها من وجهة نظره الخاصة..ولذا فإنه لا يَغْفل عما يقتضيه مقام الرسالة من داعي الإيجاز والبعد عن الإطالة، وتبعاً لذلك فإنه يتجنب تدبيج المقامات، بل إيرادها –أحياناً– والاستطراد في عرض المسائل، وتوليد بعضها من الآخر، والاسترسال في عرض الأقوال وتقصي أبعادها ودواعيها والأصول التي ارتكزت عليها، كما هو ملحوظ في نهج الكتب المطولة التي تستطرد نتائجها قضايا عدّة تنتظم أو لا تنتظم في إطار عنوان الكتاب المعقود.**

**فهو إذن يركز على قضيته المستهدفة، وغالباً ما تكون جزئية دقيقة لها أهميتها البالغة في الفن الذي تنتمي إليه؛ فيكشف معالمها، ويجلي أسرارها، ويوفيها حقها من الفحص والنظر والأخذ والرد والترجيح والحكم، وللدلالة على ذلك أسوق بين يديك الرسائل التالية:**

**(الحلم والأناة في إعراب قوله: (غير ناظرين إناه).**
**(الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص).**
**(بيع المرهون في غيبة المديون).**
**(سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف).**

**فكل مؤلف من هذه المؤلفات –كما هو ظاهر– خَلُصَ لجزئية محددة، تعد دقيقة من دقائق العلم في بابها.**

**وكذلك الحال في رسالته التي بين يدينا (الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض) فهي كما يظهر من عنوانها تعالج قضية بلاغية محددة؛ تنصب انصباباً مباشراً على بيان المصطلحات المذكورة**

**وبيان الفروق الدقيقة بينها، ويعرف دارسو علم البيان، متقدمون ومتاخرون، ما بين هذه المصطلحات من علائق ووشائج يجعل بعضها يتقارب –أحياناً– فلا تكاد تفصله عن الآخر، ويتباعد –أحياناً–فلا تكاد تربط بينهما إلا بالضدية؛ أعني بالنظر إلى تفسير تلك المصطلحات، وكشف ما تحتمله من معنى.**

**وطبعي والحال ما ذكرت من الإيجاز – أن لا نجد ما تعودنا عليه في الكتب المبسوطة من سلوك منهج في التبويب والترتيب يقوم على خطة ظاهرة تستند إلى تقسيم مسبق من أبواب وفصول، أو قوانين وفنون، أو مطالب ومسائل، مشوبة بالتنبيهات والتذنيبات، والخواتم والمقدمات، ومن ثَمَّ كان لزاماً على الباحث في هذه الرسالة وأمثالها أن يقتفي أثر المصنف بعناية فائقة ليعرف مخططه الخفي الذي سار عليه في كتابه.**

**ولعلي لا أبتعد إن قلت إن عمود الرسالة الرئيس يتمثل في الآتي:**

**١. البدء بذكر اسم الرسالة: "فهذه نبذة مسماة بـ(الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض).." [(١)].**

**٢. سوق تقسيمين رئيسين في استهلال الرسالة:**

**أ– تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز.**

**ب– تقسيم اللفظ إلى صريح وكناية وتعريض.**

**٣. الاستشهاد لبعض ما ساقه من تقسيم بإيراد نص للزمخشري علق به في الكشاف على قوله سبحانه وتعالى: (ولا ينظر إليهم).**

(١) يراجع قسم التحقيق ص (٥٣).

٤. إيضاحه التام للنص الذي نقله عن الزمخشري وقد تضمن إيضاحه ذكر بعض الأقوال المشهورة في المسألة، وبعض الأقوال المفترضة، ودَفْعها بما يفتح الله عليه من إجابة ثم وجه بعض كلام الزمخشري وحمله على ما يجب أن يحمل عليه من وجهة نظره.

٥. الاستشهاد مرة أخرى لبعض ما ساقه من تقسيمات بإيراد نص آخر نقله عن الزمخشري في الكشاف علق به على قوله تعالى: ژ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ژ [1].

٦. الإفادة من هذا النص في تجلية وجهة نظر الزمخشري في المسألة، ومن ثم إيراد القول الفصل فيها من وجهة نظر المصنف الخاصة، وتوجيه بعض الأقوال الواردة بما لايتعارض مع ما ذهب إليه.

٧. ثم ساق بعض الأمثلة لإيضاح المقصود من تلك المصطلحات وعدل فيها عن التمثيل للحقيقة والمجاز لكثرة أمثلتها بحسب ما ذكره، وركز على الكناية والتعريض، ذاكراً بعض تقسيماتها.

٨. أخيراً اجتهد -رحمه الله- وبدا له ذكر تقسيمات جديدة للفظ باعتبارات مختلفة، عرضها، وعلق عليها.

أمّا منهجه الذي سار عليه فإنّه يتضح من خلال النقاط التالية:

١. استند السبكي -رحمه الله-في عرض موضوعه على منهج منطقي يرتكز على التّقسيم والتّمثيل والاستدلال.

(١) سورة البقرة من الآية: ٢٣٥.

٢. حرص السبكي على إيضاح ما يورده من تقسيمات، والتعريف بما يعرض له من مصطلحات، معتمداً في ذلك على أقوال العلماء، وقد يجتهد –أحياناً– في ابتكار تقسيم يرى مناسبته.

٣. اعتمد السبكي في إيراد أمثلته على القرآن الكريم، ويسبقها دائماً بما يدلّ على أنها منه "كقوله: قال تعالى". ولم يخرج من أمثلته عن آيات الذكر الحكيم إلا مثالين شهرا عند البلاغيين؛ أحدهما هو قول الخاطب في عدة الوفاة لمن رغب فيها" إنك لجميلة، وما أشبهه"، والثاني قول المتكلم: "...طويل النجاد" في الدلالة على طول قامته.

٤. حرص السبكي على إقناع متلقيه بالإلحاح على إفهامه المقصود، وسوق الحجة الناصعة له.

٥. يحترم السبكي كلام العلماء عند الاستشهاد به، ويحرص على إيراد ما يشفي الغلة منه دون تدخل فيه، وبعد الانتهاء من إيراده، يبدأ في التعليق عليه، وظهر ذلك جليّاً في النصوص التي استقاها من الزمخشري.

٦. لم يكن السبكي في رسالته ناقلاً عن العلماء، مفصحاً عن آرائهم، وإنما كان يناقش ويستدرك ويوجه كلام العلماء، ويبين محتمله.

# المبحث الثانـي

# مصادر الرسالة وشواهدها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصادر الرسالة.
المطلب الثاني: شواهد الرسالة.

# المطلب الأول: مصادر الرسالة

يبدو لي – والعلم عند الله– أن السبكي رحمه الله اعتمد في تأليف هذه الرسالة الموجزة على رصيده الثقافي الواسع المتنوع، ويظهر من خلاله –بجلاء– منازع بلاغية، وفقهية، وأصولية، وتفسيرية، ولم أستطع أن أجزم –حقيقة– أنه كان على مقربة مصدر معين يستقي منه مباشرة إلاّ قربه من كتاب الكشاف للزمخشري. ولو لم أجد نصوصاً مطولة ينقلها عنه لقلت: إنه تصدَّى لتصنيف رسالته معتمداً على ذاكرته،بل إنّ الأمر يبدو كذلك إذا استثنينا كتاب الزمخشري، فالملاحظ أنه لم يصرح في الرسالة كلِّها بأيّ مصدر سوى الزمخشري، وما عداه فإنّه يشير إجمالاً إلى أهل الفنّ بما تقرر عندهم، كقوله: "وهذا تقسيم ذكره الأصوليون"، أو كقوله: "على ما هو مستوفى في أصول الفقه"، أو تجد في كلامه مفردات معينة تفشت عند مختصين بعينهم في مواضع معروفة عندهم كربط الكناية بالنية؛ كقوله: "وأما الكناية والتعريض فلا يدلان على المكني عنه والمعرض به وإنما لهما به إشعار يحتاج إلى قرينة أو نية"، فالمشهور عند البلاغيين التعبير بالقرينة وحدها، أما التعبير بلفظ النية فهو سائد عند الفقهاء، وكَثُرَ التعبير به في أبواب النكاح والطلاق والبيع والقذف وما شابه.

كما يلاحظ أيضاً أنه يشير إلى وجود تقسيمات لمبحث بعينه دون أن يصرح بقسم منها أحياناً، وقد يذكر ما يحضره منها من تقسيم أو تمثيل ذكراً يدلّ على أنّه ورد في ذهنه عفو الخاطر؛ بحسب الداعي الداخلي الذي أنبته في نفسه، مما يدلّ دلالة قوية على أن هذه الرسالة لم يدخلها الاعتمال المسبق أو جمع منظم مستوفى للمادة العلمية، يؤكد هذا أنّ المؤلّف يعمد أحياناً إلى ذكر بعض المصطلحات بصياغته الخاصة دون مراعاة للصياغة التي استقرّ عليها علماء الفنّ

وتوارثوها عن بعضهم، ويكون بتلك الصياغة مقارباً لما انتهوا إليه، يقول في ضبط ما أسماه تمثيلاً في الكناية: "وضابطه أن تقصد معنى فتذكر ألفاظاً دالة على معنى آخر؛ تلك الألفاظ وذلك المعنى مثلاً للمعنى الذي قصدت"، وهو بهذا التعريف الجديد يلتمس تعريف ابن الأثير المتقدم عليه ولفظه: "فأما التمثيل: فهو أن تراد الإشارة إلى معنى فيوضع لفظ لمعنى آخر؛ ويكون ذلك مثالاً للمعنى الذي أريدت الإشارة إليه".

وليس لظان أن يظنّ أن مثول الرسالة بتلك الكيفية من ظاهر الاعتماد في تأليفها على المخطوط في الصدر أن ذلك عيباً قادحاً فيها، أو دليلاً على قصور مادتها كما قد يتصور ابتداءً؛ بل يوشك الأمر أن يكون على العكس من ذلك تماماً، وبخاصة مع علماء موسوعيين كأمثال السبكي –عليه رحمة الله– فهؤلاء أشبعوا العلوم درساً، وملؤوا الصدور حفظاً، ولعل من المناسب الإشارة إلى أنّ ابن تيمية معاصر السبكي –عليهما رحمة الله– كتب رسالته المسمّاة: (الفتوى الحموية) الموجهة لأهل حماة، ارتجالاً وفي فترة وجيزة، قيل إنها لم تزد عمّا بين الظهر والعصر وفيها من كنوز العلم ودقائقه ما فيها؛ الأمر الذي أطبقت شهرتها معه الآفاق، وتلقاها الناس بالقبول.

ويظهر لي في تفسير كثرة الرسائل عند السبكي وغيره ممن عاصره أن حاجة دعت إلى التأليف بتلك الطريقة في أول الأمر، ثم غدت سمة عند علماء ذلك العصر.

## المطلب الثاني: شواهد الرسالة

**اشتملت الرسالة على أربعة شواهد قرآنية، شاهدان وردا ضمن نصَّين أوردهما المصنّف للزمخشري، وآخران استشهد بهما تمثيلاً؛ أحدهما مثَّل به للكناية التمثيلية أو التشبيهية بحسب ما ينبئ عنه كلامه، والآخر مثَّل به للتعريض، وكلا الآيتين وردتا بمعية أمثلة أخرى قوليه أفصح بهما المصنّف عن مراده، ثم ناسب المقام عنده أن يردف -لمزيد من الإيضاح- بالآيتين الكريمتين.**

**ويلحظ أنه قدَّم بين يدي الآيات التي أوردها ما يدل على أنها آيات قرآنيّة؛ كقوله: "في قوله تعالى"، وكقوله: "ومنه قوله تعالى"، بل إنه صرَّح في موضعين باسم السورة التي وردت فيها الآية.**

**كما يلحظ أنّه يستشهد من الآية بالقدر الملائم للمقام الذي استدعى الاستشهاد دون التزام بإيراد أول الآية أو آخرها كما يفعله بعض المستشهدين.**

**كما اشتملت الرسالة أيضاً على شاهد شعري واحد تمثل في شطر بيت سيق ضمن كلام للزمخشري احتج به المصنف، وهو قول الشاعر: "وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مِنِّي تَقَاضِيَا"، وكما هو منتظر جاء هذا الشطر مناسباً ومنسجماً مع السياق الذي سيق فيه.**

# القسم الثاني

# التحقيق

**ويشتمل على:**

١. وصف مخطوطات الرسالة.
٢. منهج التحقيق.
٣. النص المحقَّق.
٤. الفهارس الفنية.

# وصف مخطوطات الرسالة

**مما لاشك فيه أنّ ركيزة التحقيق الأولى تتمثَّل في الإحاطة بنسخ المخطوط المراد تحقيقه، ثم اختيار الأنسب منها لإخراج الكتاب على الوجه الأتمّ الذي أراده مؤلفه؛ وفق اعتبارات معروفة مشتهرة عند المحققين.**

**وإذا كان البحث عن نسخ كتاب مستقل يعدّ -في حدّ ذاته- مشقة المشاق فما بالك بالبحث عن رسالة ذات أوراق معدودة؛ غالباً ما يعمد النسَّاخ إلى ضمِّ غيرها معها وإخراج الجميع في مجموع يشتمل على عدّة رسائل قد لا تقتصر عن فن واحد أو مؤلف واحد، وربما لم يُعرف من المجموع إلا الرسالة الأولى التي عنون بها المفهرس المخطوط، بل حقيقة الأمر كذلك في الغالب الأعم، أقول: إن البحث في المجاميع المخطوطة عن رسيلة قد تغيب حروفها في ثنايا الأوراق هو بحث عن حلقة في فلاة، وكم غابت عنا من مصنفات نافعة ودراسات جادة دُسَّت في بطون المجاميع، وبُسَّتْ على أيدي النساخ والمفهرسين، فغدا الباحث عنها كمن يفلي هباء منبثّاً.**

**أخلص من هذا كله إلى القول: بأنني مع تلك العقبة الكؤود وفقت -بفضل الله- إلى الاهتداء إلى أربع نسخ لهذه الرسالة النافعة كل واحدة منها في مجموع مستقلّ. وبفضل الله أيضاً حصلت على مصوراتها جميعاً. ثم إني بعد الفحص والمقابلة الأولية رأيت مناسبة الاقتصار -في التحقيق- على نسختين- جعلت إحداهما أصلاً وقابلتها بالأخرى. وأهملت النسختين الأخريين، لعلل سوف أذكرها فيما بعد. وإليك بيان هذه النسخ:**

أولاً: وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق:

أ - نسخة الأصل:

**وهي محفوظة في مكتبة الشيخ عارف حكمت في المدينة النبوية تحت رقم ٨٠/٢٧٢، ضمن مجموع مخطوط اشتمل على عدّة رسائل في فنون مختلفة منها ثلاث رسائل للسبكي، شغل الإغريض منها أربع ورقات (١٨١-١٨٤)، في كل ورقة صفحتان، وعدد أسطر الصفحة الواحدة أحد وعشرون سطراً، في كل سطر نحو تسع عشرة كلمة.**

**وهي مكتوبة بخط فارسي مقروء سار على نمط واحد من أول الرسالة إلى آخرها، وقد ميزت بعض فقراتها المهمة برسم خط أحمر يعلو بداية الفقرة.**

**ولم يفرد كاتبها صفحة مستقلّة للعنوان بل ابتدأ إغريضه بالبسملة عقب فراغه مباشرة من الرسالة السابقة.**

**ومع أن هذه الرسالة لم تذيل باسم الناسخ ولا بتاريخ النسخ كما جرت به عادة بعض النساخ من الإشارة إلى ذلك إلا أنه يمكن بسهولة عند العودة إلى الرسالة السابقة وهي للسبكي -أيضاً- أن يعرف اسم الناسخ وتاريخ النسخ لكونهما كتبا بخط واحد وبحبر واحد، ووردا متلاصقتين؛ مما يرجح أنهما كتبا في وقت متقارب إن لم يكونا في الوقت ذاته.**

**واسم ناسخ السابقة هو غياث الدين محمد بن الشافعي، وتاريخ نسخه لها هو مستهلّ جمادى الآخرة سنة ٩٣٠هـ. وهذا نصّ ما كتبه: "كتبه غياث الدين بن محمد الشافعي لطف الله به في مستهلّ جمادى الآخرة أحد شهور سنة ثلاثين وتسعمائة أحسن الله ختامها".**

أسباب اتخاذ هذه النسخة أصلاً:

**ثمة أسباب عدّة ارتقت بهذه المخطوطة وأهلتها لأن تكون أصلاً؛ أجملها فيما يلي:**

**١ -كونها منقولة عن نسخة مكتوبة بخط المؤلف؛ إذ صرح الناسخ في هامش المخطوطة بذلك، يقول: "رأيت على ظهر النسخة التي بخط المؤلف المنقول منها ما صورته:**

**قل لمن راح باحثاً عن كلام ∴ في كناياته وفي التعريض**
**لا تغالط ما يشبه الدّر شيء ∴ إن تأملته سوى الإغريض**

**كتبه خليل بن أيبك الصفدي.**

**وهذا الكاتب هو تلميذ السبكي البارّ الذي قرأ عليه جلّ مؤلفاته كما سبقت الإشارة إليه عند حديثنا عن تلاميذ المؤلّف.**

**يؤيد هذا ويؤكده ما ورد في نهاية المخطوطة من أن كاتبها السبكي نفسه، وتاريخ الفراغ منها الذي وقع في حياته، يقول: "..والله أعلم. كتبه علي بن عبد الكافي السبكي غفر الله له ولوالديه في يوم الأربعاء ثامن شهر رجب الفرد سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، حسبنا الله ونعم الوكيل.**

**ثم أعقب الناسخ هذا الختام بقوله: "هذا صورة ما وجدته بخطه رحمه الله، ومنه نقلت، والحمد لله وحده، وصلواته على خير خلقه؛ محمد وآله وصحبه وسلامه، والحمد لله رب العالمين".**

**٢ – اكتمال نصها واستقامته، وقلة سقطها، ووضوح خطها، فقد تميزت عن غيرها من النسخ بزيادة مطولة في نهاية المخطوط هي زبدة الرسالة وخلاصة موضوعها وبها يصدق العنوان على المعنون له، بخلاف النسخ الأخرى فقد سقط منها ما يقرب من ثلث الرسالة.**

**وجاءت تلك الزيادة متسقة مع ثقافة السبكي الواسعة، وتشف عن مسلكه في التصنيف مما يقوي أنها له.**

**ومن هنا كانت هذه النسخة بتلك الزيادة نسخة فريدة نفيسة حافظة لما كان قد يكون من فقد لجزء من الرسالة؛ يفقدها فيما لو فقدت أو لحقها التلف في جزئها الأخير.**

**كما أنها قليلة السقط، تامة المعنى، واضحة الخط، ولولا بعض الاستدراكات اليسيرة لقامت بنفسها عن غيرها من النسخ الأخرى.**

٢- النسخة الأخرى المعتمدة في التحقيق:

**وهي من مخطوطات مكتبة الشيخ عارف حكمت في المدينة النبوية، وتقع ضمن مجموع يحتوي على رسائل أخرى، وعدد أوراقها أربعة أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة تسعة عشر سطراً، في كل سطر ما يقارب ثلاث عشرة كلمة.**

**وهي مكتوبة بخط نسخي جيد، سار على نمط واحد من أول الرسالة إلى آخرها، وصفحة العنوان هنا أفردت مستقلّة، وفيها كتب جزء من العنوان بخط مثقل قليلاً، وترك الجزء الآخر بالخط نفسه؛ الذي سارت عليه الرسالة.**

**وفي صفحة العنوان ورد ما نصه: "منقول من خط مصنفه سيدنا ومولانا العلامة شيخ الإسلام أوحد المجتهدين، قاضي القضاة، تقي الدين أبو الحسن علي الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي، تغمده الله برحمته ورضوانه.. آمين".**

**ونظراً لقدم خطر هذه المخطوطة والتصريح بأنها منقولة من خطه، واشتمالها على بعض ما يتسق مع السياق أحياناً آثرت الاعتماد عليها وإن اشتملت في المقابل على بعض السقط.**

ثانياً: وصف النسختين المهملتين:

أ- النسخة الباريسية:

**وهي محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس تحت الرقم ٥٣١٦، وهي كسابقتها تقع ضمن مجموع يحتوي على عدّة مؤلفات، وعدد أوراقها ثلاث أوراق، في كلّ ورقة صفحتان، وفي كل صفحة أحد وعشرون سطراً، في كل سطر ما يقرب من إحدى عشرة كلمة تزيد أحياناً وتنقص أحياناً أخرى.**

**وخطها نسخي تام النقط يعطي انطباعاً بتأخر نسخها، ويعيبها كثرة ما ورد فيها من أخطاء مقارنة بغيرها، وما اعتراها من سقط بسبب انتقال النظر، وهذا ما صرفني عن الاعتماد عليها بالرغم مما يكشف عنه ختامها من أنها نسخت عن نسخة الأصل أو عن نسخة أخرى اعتمدت على الأصل؛ إذ إنّ تاريخها وختامها هو ما سبق أن أوردته في ختام نسخة الأصل.**

ب- نسخة مخطوطات جامعة الرياض.

**وتوجد مصورتها في مخطوطات جامعة الرياض، تحت الرقم، ولم يتيسر لي معرفة مكان الأصل، وهي أيضاً ضمن مجموع اشتمل رسائل عدّة، وتقع في أربع أوراق، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة تسعة عشر سطراً، في كل سطر ما يقرب من تسع كلمات.**

**وخطها نسخي واضح جرى على نسق واحد من أول المخطوطة إلى نهايتها، ويبدو لي أن كاتبها متقن مجيد؛ قابلها بالأصل الذي نقل منه، واستدرك فيها بعض السقط.**

**وهي أشبه ما تكون بالأصل، ولولا بعض السقطات اليسيرة التي لا تخلّ بالمعنى لقلت إنها اعتمدت على نسخة المؤلف، لهذا آثرت عدم الاعتماد عليها دفعاً للتكرار.**

**على أنّها كاتبها نص على اسمه وعلى تاريخ نسخها إذ قال: "وكتبه الفقير علي الأبياري عفا الله عنه، وغفر ذنوبه، وستر عيوبه، في يوم السبت أوائل سنة ١٠٢٣هـ".**

منهج التحقيق:

**حاول المحقق جاهداً إخراج هذه الرسالة على الوجه اللائق بها، واضعاً نصب عينيه المكانة العلمية العالية التي تسنمها مصنّف الرسالة، وكان منه في سبيل ذلك اتباع منهج علمي يقوم على الخطوات التالية:**

١. **اعتماد نسخة مكتبة الشيخ عارف حكمت ذات الرقم (٨٠/٢٧٢)، أصلاً؛ لِمَا امتازت به من اكتمال نصها وسلامته من الأخطاء والسقط. ثم نسخها، ومقابلتها على نسخة مكتبة الشيخ عارف حكمت ذات الرقم، وإثبات الفوارق بينهما، والإشارة إلى مواقع الاختلاف وإن كان يسيراً، ومواضع الزيادة، والسقط.**

٢. **رمزت لوجه الورقة بالرمز (أ) ولظهرها بالرمز (ب).**

٣. **أثبت أرقام صفحات النسخة الأصلية وذلك بوضع خط مائل عند نهاية كل صفحة، والإشارة إلى رقم الورقة ورمز صفحتها في الهامش الأيسر قبالة الخط المائل.**

٤. **عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية، وضبطت رسمها كما جاءت في المصحف الشريف.**

٥. **خرجت الشاهد الشعري الوارد في الكتاب من مظانه في كتب الشعر ونسبته إلى صاحبه، وأكملت صدره في الهامش، وعرضت للروايات الواردة في روايته، مع ضبطه بالشكل التام.**

٦. علقت على بعض عبارات الكتاب بما يوضح المراد منها، وشفعت ذلك -أحياناً- بالأمثلة المناسبة.

٧. وثقت النقول والآراء التي أوردها المصنّف في رسالته.

٨. كتبت النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، وضبطت بعض نصوصه بالشكل التام.

٩. وضعت للرسالة فهارس فنية، لتيسير الإفادة منه.

١٠. ضمنت قسم التحقيق نماذج من صور الصفحات الأولى والأخيرة للمخطوطات المعتمدة في التحقيق.

# نموذج من المخطوط

# نموذج من المخطوط

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**[وما توفيقي إلا بالله[1].**

**قَالَ -أَمْتَعَ اللهُ الوُجُودَ بِبَقَاءِ فَوَائِدِهِ-[2]:][3] هذه نُبْذَةٌ مُسَمَّاةٌ بِـ((الإِغْرِيضِ في الحَقِيقَةِ والمجَازِ والكِنَايَةِ والتَّعْرِيضِ)).**

**اللَّفْظُ يَنْقَسِمُ إلى حقيقةٍ ومَجَازٍ؛ فالحقيقةُ: اللَّفظُ المُسْتَعْمَلُ في ما وُضِعَ له، والمجازُ: اللَّفظُ المُسْتَعْمَلُ في غير ما وُضِعَ له لعلاقةٍ؛ وهذا تقسيمٌ ذَكَرَهُ الأُصُولِيُّون[1].**

---

(١) مقتبس من الآية: ٨٨ من سورة هود.

(٢) قوله: "أمتع الله الوجود ببقاء فوائده" جملة معترضة للدّعاء، استفتح بها الناسخ بين يدي الكتاب جرياً على عادة النساخ في الدّعاء والثناء للمصنّفين، وهي دعوة مشعرة بعظم مكانة المصنف وجليل قدره؛ ففوائده -التي دُعِي ببقائها- حقيقة بإمتاع الوجود؛ بكل ما تحمله كلمة الوجود من اتساع، و(أمتع) من المتاع؛ وهو في الأصل كما قال الأزهري في تهذيب اللغة: (متع) ٢٩١/٢ : "كل شيء يُنْتَفَعُ به ويُتَبَلَّغ به، ويُتَزَوَّد، والفناء يأتي عليه في الدنيا".
وكره بعض السلف الدعاء به، قال سفيان (أنساب الأشراف؛ للبلاذري: ٤٩/٤): "لا يعجبني قول الرجل: (أمتع الله بك)، وجاء عن سفيان -أيضاً- في (مسند ابن الجعد: ٨٢٨/٨- برقم: ١٨٩١): "إنما هذا قول العمال".
وأرى -والله أعلم- أن صيغة الدعوة بهذا التعميم المطلق -أعني: إمتاع الوجود بفوائد إنسان- فيها مبالغة ممجوجة؛ فالوجود ضدّ العدم، وفوق طاقة بني البشر، وهم جزء من الوجود مخلوقون- أن يمتد نفعهم لمن لا يحيطون به في سائر الكون؛ ممن خلق الله؛ فالمنتظر أن لا يُرْتَقَى بالإنسان فوق منزلته؛ التي أنزله الله إياها، وكم أدت مثل هذه المبالغات في نهاية المطاف إلى مخالفات عقديّة، يقدَّس فيها الأشخاص، ويصرف لهم ما لا يصرف إلا لله عز وجلّ.
وقد يُعتَذر للناسخ بأن مراده الوجود الخارجي المعهود المقيد بالعقل، لا مطلق الوجود.

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من النسخة الأخرى.

(١) ينظر: الفصول في الأصول؛ لأبي بكر الجصاص (٣٥٩/١)، والعدَّة في أصول الفقه؛ للقاضي أبي يعلى الحنبلي: (١٧٢/١)، اللمع في أصول الفقه؛ لأبي إسحاق الشيرازي ص(٧-٨)، المستصفى من علم الأصول؛ لأبي حامد الغزالي: (٢٣/٢-٢٤)، روضة الناظر وجنّة المناظر؛ لابن قدامة المقدسي: (٥٤٩/٢)، الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي: (٢٦/١)، المحصول؛ للرازي: (٢٨٩/١)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول: (٦٢/١، ٦٣).

أمّا ضبط حدّهما -على وجه الدقة- فقد اختلف فيه الأصوليون على أقوال أوردها الشوكاني في إرشاد الفحول: (٦٢/١-٦٣) فقال: "فقيل في حدّ الحقيقة: إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له، فيشمل هذا الوضع اللغوي، والشرعي، والعرفي، والاصطلاحي.

وزاد جماعة في هذا الحد قيداً؛وهو قولهم: في اصطلاح التخاطب؛ لأنه إذا كان التخاطب باصطلاح، واستعمل فيه ما وضع له في اصطلاح آخر؛ لمناسبة بينه وبين ما وضع له في اصطلاح التخاطب كان مجازاً، مع أنه لفظ مستعمل فيما وضع له.

وزاد آخرون في هذا الحد قيداً فقالوا: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أوَّلاً؛ لإخراج مثل ما ذكر.

وقيل في حدّ الحقيقة: إنها ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح؛ الذي وقع التخاطب به.

وقيل في حدّها: إنها كل كلمة أريد بها عين ما وضعت له في وضع واضع، وضعاً لا يستند فيه إلى غيره.

وأمّا المجاز: فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة، مع قرينة.

وقيل: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أوّلاً؛ على وجه يصحّ. =

=وزيادة قيد: "على وجه يصحّ" لإخراج مثل استعمال لفظ الأرض في السماء.

وقيل في حدّه -أيضاً-: "إنه ما كان يفيد معنى الحقيقة".

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعريفين الذين ساقهما المصنّف -رحمه الله- للحقيقة والمجاز؛ هما ما نصّ عليه أبو عبد الله البصري، وتبين لنا من خلال الحدود السابقة وجه بطلانها؛ إذ إنهما يدخلان =

**ويَنْقَسِمُ اللَّفْظُ -أَيْضاً- تقسيمًا آخَرَ؛ إلى: صَرِيحٍ، وكِنَايَةٍ، وتَعْرِيضٍ، ورُبَّما يَدْخُلُ مع هذه الثَّلاثَةِ: الظَّاهِرُ[1]، وهو قَرِيبٌ من**

---

= في الحقيقة والمجاز ما ليس منهما. ينظر: تعليق الرازي -رحمه الله- عليهما في المحصول: (١/٢٨٠-٢٨١).

(١) هذا التقسيم لم يُنَصّ عليه صراحة عند البلاغيين، ولم يجر به العرف لديهم كما هو الشأن في التقسيمات البلاغية التي جروا عليها، وتناقلوها في مصنفاتهم، فإن اللفظ الصريح -وإن كان في مقابل الكناية والتعريض- إلا أنّه لم يرد قسيماً في تقسيماتهم للكناية والتعريض، وإنما كان المدار في القسمة لديهم – على استعمال اللفظ فيما وضع له أو عدم استعماله؛ فتحصل الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض؛ كلٌّ بحسب ما يصدق عليه للاستعمال؛ فالحقيقة استعمل فيها اللفظ فيما وضع له؛ بغضّ النظر عن اعتبارات العُرف المستعمل (لغوي، شرعي، عام، خاص) وعلاقته بالأعراف الأخرى، والمجاز استعمل فيه اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مسوغة، والكناية والتعريض في منزلة وسطى بينهما؛ إذ قد يحتمل الاستعمال الصدق على كلٍّ منهما.

ويبدو لي -والعلم عند الله- أن هذا التقسيم استقاه تقي الدين السبكي –رحمه الله؛ وكان ذا ثقافة واسعة وبخاصة في العلوم الشرعية- من الأصوليين والفقهاء؛ فقد دارت على ألسنتهم هذه المصطلحات، ووردت متقابلة مترافقة- في تآليفهم، وقد عرفوها وفصلوا القول فيها شرحاً وتمثيلاً؛ وكأني بتقي الدين السبكي يستمدّها مباشرة من الفقهاء على وجه الخصوص، ومن مبحث ألفاظ الطلاق التي لا يخرج اللفظ فيها عن كونه صريحاً أو كنايةً، وسيأتي عما قريب ما يشعر بذلك؛ عندما عبَّر بلفظة (فيه) في= =قوله: "وإنما لهما به إشعار يحتاج إلى قرينة أو نية"، وهي كلمة يكثر إيرادها عند الفقهاء في مبحث الطلاق، ويشترطون لتحقق وقوع الطلاق باللفظ الكنائي وجود النية؛ كقول الرجل لامرأته مريداً الطلاق: (الحقي بأهلك)، أو (حبلك على غاربك)، أو (أنت خلية).

وأجد أن مما يؤكد ما ذهبت إليه من إفادة السبكي –رحمه الله- من الفقهاء في هذا الموطن عدم ورود هذا التعبير؛ أعني: التعبير بكلمة =

**الصَّرِيحِ؛ فإنَّ الصَّرِيحَ مَا دَلَّ على معناهُ دِلالَةً قَطْعِيَّة[1]، والظَّاهِرَ يَدُلُّ ولَكِنْ دُونَ القَطْعِ[2]، وأمَّا الكنايةُ والتَّعْرِيضُ فلا يَدُلاَّنِ على المكنى**

---

= "نية" عند البلاغيين عند حديثهم عن المجاز أو الكناية أو التعريض.
ثم إن الزركشي في البحر المحيط عرض في مبحث عقده بعنوان: "الصريح والكناية والتعريض" تلك الألفاظ التي تكون في أبواب فقهية متفرقة كالبيع والطلاق والنكاح والقذف، عرض ضمناً لتعريفات البيانيين وتقسيماتهم في إطار الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض. ثم عرج بعد ذلك على رأي الفقهاء فقال (١٨٧/٥): "وأما الفقهاء فقد ذكروا الكنايات، والظاهر أنها عندهم مجاز؛ فإذا قال الزوج: أنت خليّةٌ مريداً الطلاق؛ فهو مجاز، ويسميه الفقهاء كناية، فلو أراد حقيقة اللفظ لكونه لازماً للطلاق ففي وقوع الطلاق نظر، ولم يتعرضوا للفرق بين الكناية والتعريض إلا في باب اللعان؛ فإنهم ذكروا الصريح والكناية والتعريض أقساماً، وذكروا في الخطبة التصريح والتعريض ولم يذكروا الكناية".
وواضح من هذا النص أثر الفقهاء الجلي في بروز تقسيم السبكي رحمه الله.

(١) لعدم تطرق الاحتمال إليه بحال من الأحوال، ولذا عرفه ابن قدامة في روضة الناظر (٥٦٠/٢): "بأنه ما يفيد بنفسه من غير احتمال.

(٢) لتطرق الاحتمال المرجوح إليه، وقد عرفه ابن قدامة في كتابه الآنف الذكر (٥٦٣/٢) بأنه: "ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى، مع تجويز غيره، وإن شئت قلت: ما احتمل معنيين هو= =في أحدهما أظهر"؛ كما عرف به القاضي أبو يعلى في العدّة (٣٨٤/١).
وفي ربط الظاهر بالصريح ما يؤكد -أيضاً- أنّ السبكي بنى على تقسيمات الأصوليين والفقهاء كما سبق تقريره؛ إذ إيراد الظاهر هنا وبالوصف المنصوص عليه ينأى بالتقسيم عن البحث البلاغي، ويقربه من دراسات الأصوليين الذين يقسمون النص إلى ثلاثة أقسام: صريح، وظاهر، وإيماء وتنبيه. ينظر: شرح الكوكب المنير: (١١٧/٤).

**والمُعَرَّضِ بـه، وإنَّمـا لـهما بـهمـا[١] إشـعارٌ يَحْتَاجُ إلـى قرينـةٍ، أو نِيَّـةٍ، فنذكر كَلامَ النَّاسِ فيهما.**

**قال الزَّمَخْشَرِيُّ في سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ في قوله تعالى: ﴿ولا ينظر إليهم﴾[٢]: [٣]"مَجَازٌ عن الاستهانة بهم، والسَّخَطِ عليهم؛ تقول: فلانٌ لا يَنظُرُ إلى فلان؛ تريد: نَفْيَ اعْتِدَادِهِ به، وإحسانِه إليه"، قال[٤]: "فإن قلتَ: أيّ فرقٍ بين استعمالِه فيمن يَجُوزُ عليه النَّظَرُ وفيمن لا يَجُوزُ عليه؟ قلتُ: أَصْلُه: فيمن[٥]يَجُوزُ عليه النَّظَرُ الكنايةُ؛ فإنَّ[٦] مَنِ اعْتَدَّ بالإنسان الْتَفَتَ[٧] إليه وأعَارَه نَظَرَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ كَثُرَ حتَّى صَارَ عِبَارَةً عن الاعْتِدَادِ والإحْسَانِ وإن لم يكن ثَمَّ نَظَرٌ، ثم جاء فيمن لا يَجُوزُ عليه النظر مجرِّدًا لمعنى الإحسانِ مَجازًا عمَّا وَقَعَ كنايةً عنه فيمن يَجُوزُ عليه النَّظَرُ[٨].**

---

(١) هكذا في الأصل. وفي النسخة الأخرى: "به" بإفراد الضمير، ولا وجه له مع التثنية قبله.
(٢) من الآية: ٧٧.
(٣) الكشاف: (١/٤٠٣-٤٠٤).
(٤) المصدر السابق: (١/٤٠٤).
(٥) هكذا في الأصل، ومصدر النقل (الكشاف). وفي النسخة الأخرى: "من"، وهو تحريف بالنقص.
(٦) كذا في الأصل، والنسخة الأخرى. وفي مصدر النقل: "لأن" والمعنى مستقيم مع كليهما.
(٧) كذا في الأصل، ومصدر القول. وفي النسخة الأخرى: "نظر"، ولا يتسق مع السياق بعده "وأعاره نظر عينيه"؛ لما فيه من التكرار.
(٨) في قول الزمخشري: "مجاز عن الاستهانة بهم والسخط عليهم" وإردافه ذلك بالتفريق بين من تجوز عليه الرؤية ومن لا تجوز استصحاب لمعتقده الاعتزالي القائم على نفي الصفات بدعوى تنزيه الله عزوجل عن مشابهة المخلوقين لارتباط تلك الصفات بهم، ففي هذه الآية الكريمة ينكرون صفتي الكلام والرؤية من الله، وتبعاً لهذا تأولوا معناهما وجعلوهما من قبيل المجاز على النحو =

**أشار الزَّمَخْشَرِيُّ هنا إلى الفَرْقِ بَيْنَ المجازِ والكنايةِ فجَعَلَه في حقِّ مَنْ لا تَجُوزُ عليه الحَقِيقَةُ مَجازًا، وفي حقِّ من تَجُوزُ عليه الحَقِيقَةُ أَصْلَه كناية ثُمَّ كَثُرَ فصار مَجازًا؛ فدلَّ ذلك من كلامه على أنه**

---

= الذي ساقه الزمخشري في تفسير الآية، والعجب كل العجب من السبكي –رحمه الله- كيف سايره فيما ذهب إليه مع أن السبكي سليل معتقد أشعري يؤمن به ويدافع عنه، والأشاعرة وإن شاركوا المعتزلة في تأويل معظم الصفات إلا أنهم يثبتون الرؤية ويقولون: هي من غير جهة ولا مقابلة، وإثبات هذه الصفة على وجه الخصوص جعلهم في مرمى الطرفين المثبتين (أهل السنة والجماعة، بالمعنى الخاص)، والنافين (المعتزلة)، فأهل السنة يقولون: يلزمكم بإثبات الرؤية إثبات صفات أخرى كالعلو، وقد نفيتموه والمعتزلة يقولون: كيف تعقل رؤية بغير جهة ولا مقابلة؟! وقد نفيتم العلوّ فيلزمكم نفي الرؤية حتماً. [١/أ]

ومن هنا كنا ننتظر أن يعدل السبكي -رحمه الله- عن إيراد هذا المثال بالذات لما فيه من الإشادة بمذهب المعتزلة، يعدل إلى غير ذلك من الأمثلة الأخرى التي لا تصدم مباشرة مع مذهبه ويجد فيها وجه اتفاق بينه وبين الزمخشري، ومنها تعليق الزمخشري على تفسيره لقوله تعالى: ژ ؤ ي ي ٻ ٻ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ [المائدة؛ من الآية: ٦٤]، وإذ لم يتحقّق ما انتظرناه من العدول فليس أقلّ من تعقيب يسير يدفع به مسلك الشبهة الذي أحكم به الزمخشري نسج شباكه بإثارته التساؤلات والإجابة عليها، كعادته في توظيف حجته القوية وبيانه الناصع في خدمة معتقده الباطل.=

=قلت: ولعل من المناسب -هنا- أن نتدبر عصمة الله سبحانه وتعالى لأهل السنة والجماعة من الوقوع في الزلل والنجاة من الخطأ، وما ذلك إلا لأنهم أثبتوا ما أثبته الله لنفسه مما ورد في الآية الكريمة والنصوص الصحيحة إثباتاً يليق بجلاله وكماله، من غير تحريف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل، فهو -عز وجل- في صفاته كما وصف نفسه: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير). [الشورى؛ من الآية ١١].

**حيث تُمْكِنُ الحَقِيقَةُ تَصِحُّ الكنايةُ والمجازُ جميعًا؛ بحسب ما تُرِيدُ؛ إنْ أَرَدتَ نَفْيَ النَّظَرِ حقيقةً لتدلَّ[1] به على نَفْيِ الاعْتِدَادِ والإحْسَانِ كان كنايةً، وإنْ أَرَدتَ نَفْيَ / الاعْتِدَادِ والإحْسَانِ وعبَّرْتَ بنفي النَّظَرِ عنه كان مَجازًا، فالكنايةُ -حينئذٍ- قِسْمٌ من أقسام الحقيقةِ ولكنْ أُرِيدَ بها الدِّلالةُ على شيء آخَرَ هو مُعْظَمُ المَقْصُود[2] ، فلَمْ يَتَصَرَّف الكَانِي[3] في اللفظ بِنَقْلِه عن مُسَمَّاه حقيقةً ولا تقديرًا ؛ ولكنْ أَطْلَقَه على معناه ، وأراد به الدلالة على غير معناه[4] فيَصِحُّ أو يُحْتَمَل أن**

(١) في الأصل: "ليدلّ" والمثبت من النسخة الأخرى، وهو المتسق مع السياق.

(٢) فقول القائل مثلاً: "طويل النجاد" كناية عن طول القامة، وطول القامة هو المعنى الذي يفهم من الكلام المعبر به "طول النجاد" دون اهتمام بالمعنى الأصلي المكني به، وإن كان سبباً في الوقوف على حقيقة المعنى المراد.
والظاهر عندي -والله أعلم- أن السبكي -رحمه الله- لم يوفّق في الإفصاح عن مراده عندما عبَّر بقوله: "هو معظم المقصود" إذ إن ما يفهم منه أن المقصود أجزاء، والكناية تستهدف جلّ تلك الأجزاء، لا كلّها، وليس الأمر كذلك عند التحقيق، وإلاّ لساغ أن يقال: عبَّر بالجزء وأراد الكلّ؛ وهذا هو المجاز بعينه. والحقّ أنّ المعبَّر به كلّ والمقصود -أيضاً- كلّ؛ لا ينصرف جزء أحدهما إلى الآخر في الدلالة عليه. واللفظ المنطوق يقود إلى المعنى المدلول عليه بالقوة نفسها غير أنّ اللفظ في التعبير الكنائي يحمل= =معنيين مرادين؛ معنى لا يراد لذاته (طول النجاد) ومعنى هو المقصود من التعبير (طول القامة)، ونظراً لكون اللفظ يحمل المعنى ومعنى معناه وهما في وزن واحد بغض النظر عن المقصود منهما عدّ هذا الفرع من الكناية قسماً من أقسام الحقيقة؛ لأنه يؤوب في حقيقة الأمر إليها، إن لم يكن هو الحقيقة نفسها.

(٣) في الأصل: "الكناني" والمثبت من النسخة الأخرى، وهو الأنسب للسياق.

(٤) في النسخة الأخرى وردت العبارة هكذا: "ولكن أطلقه في معناه".

**يُقال[١]: إنَّه ما ذَكَرَ المَكْنِي عنه بل أَخْفَاه وسَتَرَه، ولهذا سُمِّيَ كنايةً، والمعنى المجازيّ ذَكَرْتَه بلَفْظٍ نَقَلْتَه إليه واستَعْمَلْتَه فيه مَجازًا[٢]؛ فلذلك قيل في الفَرْقِ بين المجازِ والكنايةِ: إنَّ المجازَ يُنَافي الحقيقةَ[٣] وهو صحيح؛ لأن المجاز مشتق من الجواز، وهو العبور من الحقيقة[٤]، إلى المجَازِ، والعُبُورُ يقتضي المجاوزَةَ والتَّرْكَ؛ فَمِنْ شَرْطِ المجازِ تَرْكُ الحقيقةِ؛ فكيف تَجْتَمِعُ معه؟! والكنايةُ لا تنافي الحقيقةَ؛ لأنَّها هي الحقيقةُ نفسُها، نَعَمْ هنا بحثٌ آخَر[٥]؛ وهو أنَّ الكنايةَ إذا كانت مُقَرَّرةً[٦] على معناها الحقيقيّ لا يُقال فيها: إنَّها لا تُنَافِيهِ؛ لإشعار هَذا هَذا الكلامِ بالمُغَايَرَةِ[٧]، فنقول: إنَّ المقصود بالكناية لَمَّا كَانَ هو المدلول عليه؛ كالاعتداد والإحْسَانِ؛ في هذا المثال[٨] كَانَ حقيقةُ النَّظَرِ**

(١) في النسخة الأخرى زيادة: (له) والمعنى تامّ بدونها.
(٢) كلفظة "الأسد" في قولك: "حدثني أسد" فإنها مستعملة في غير معناها الأصلي؛ إذ المراد بها -هنا- الرجل الشجاع.
(٣) ينظر: مفتاح العلوم: (٤٠٣).
(٤) قوله: "وهو صحيح... الحقيقة" ساقط من النسخة الأخرى؛ وهو من انتقال النظر.
(٥) أي: موطن بحث وارد على القول بأن الكناية هي الحقيقة، وهو اعتراض تصوره المصنف على ما ذكره، وجرى فيه على ما درج عليه بعض المصنفين من تصور أوجه الاعتراض التي قد ترد على كلامه، ومن ثم يعقبها بالجواب الدافع لها.
(٦) في النسخة الأخرى: "مقرّة".
(٧) فإذا قلنا في الدلالة على كرم زيد: (زيد كثير الرماد)، وكان قولنا: (كثير الرماد) محققاً لمفهوم الكناية، وهو في الوقت نفسه محقق لمفهوم الحقيقة؛ لكونه مقراً على معناه الحقيقي في الدلالة على الكرم، إذ كان الأمر كذلك فليس لإيراد الحكم بعدم التنافي بين الكناية والحقيقة ما يسوغه -حينئذ-؛ إذ إنّه لا يتصور أصلاً إلاّ مع المتغايرين.
(٨) أي: في المثال المتقدّم، وهو قوله تعالى: (ولا ينظر إليهم).

**النَّظَرِ بالعين –وإن كانَتْ هي الحقيقةُ– كالمَطْرُوحَة[1]؛ لأنَّها ما لِذَاتِهَا وإنَّما قُصِدَتْ للاستدلال بها صار في ذِهْنِ النَّاس أنَّ الكنايةَ استُعْمِلَتْ في المعنى المَكْنِي عنه[2]، ونحن لو سَلَّمْنا ذلك ما ضَرَّنَا؛ لأنَّ استعمَالَها فيه إنما هو بطريق الدِّلالةِ عليه؛ لِمَا ذَكَرْنَاه، وليس بتصَرُّفٍ في اللُّغة، وهذا يُشيرُ إليه كلامُ الزَّمَخْشَرِيِّ في قوله: "ثُمَّ كَثُرَ حتَّى صَارَ عِبَارَةً عن الاعْتِدَادِ والإحْسَانِ" فاشْتَرَط الكَثْرَةَ وصَيْرُورَتَه عبارةً عن شيء آخَر غَيْر معناه الأصليِّ وهما تَصَرُّفَانِ في اللَّفْظِ؛ فعُلِمَ أنَّ المجازَ لابُدَّ فيه من ذلك بِخِلَافِ الكنايةِ.**

**ولا نقول: إنَّ هَذا شَرْطٌ في المَجَاز مُطْلَقا؛ بل في هذا الموضع وأمثاله؛ مما يمكن فيه الكناية والمَجَاز ؛ يفرق بينهما بهذا.**

**وفي الموضع الذي يستحيل الكناية فيه نَجْعَلُه مَجازًا فقط؛ كإطلاقه على من يستحيل عليه النظر.**

**وقول الزَّمَخْشَرِيِّ: "مَجازًا عمَّا وَقَعَ كنايةً عنه فيمن يَجُوزُ عليه النَّظَرُ"[3] يحتمل أن يريد به أنه مجاز عن الاستهانة التي هو عنها**

---

(١) أي: كالمهملة المتروكة.

(٢) وحاصل الإجابة على الاعتراض المفترض: أن التغاير بين الكناية الكناية والحقيقة متحقق بالنظر إلى مدلول كلٍّ منهما ومؤدى الاستعمال لا إلى أصل الاستعمال؛ لأنه لم يقصد لذاته، وإنما قصد للتوصل به إلى غيره.
ولا خلاف في أنّ اللفظ قد يستعمل في معنى ويقصد به إفادة معان متعددة، والخلاصة: أنّ إرادة الاستعمال واحدة والمتعدد إرادة الإفادة.

(٣) يعدّ قول الزمخشري: "مجازاً عما وقع كناية عنه فيما يجوز عليه النظر" من السابقات التي لم يسبق إليها فهو أول من قال به، يقول محمد الحسن علي الأمين في كتابه الكناية أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي (٦٣) مؤكداً هذا السبق: "وهو من اجتهاده في الكناية وسابق فكره فيها".

**كناية في حق من يجوز عليه النظر[١]، وهذا الاحتمال هو الذي يتعين حمل كلامه عليه، ويحتمل أنه يريد إنه مجَازٌ عن نَفْيِ النَّظَرِ الحقيقيِّ فيمن يجوز عليه النَّظَرُ الذي هو كناية عن الاسْتِهَانَة[٢].**

**وقال الزَّمَخْشَرِيُّ -أَيْضاً- في سُورَةِ البَقَرَةِ في قَوْلِهِ تَعَالى[٣]:ژ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ[٤]: [٥]"فإن قلتَ: أيّ فَرْقٍ بين الكِنَايَة والتَّعْرِيضِ؟ قلت: الكِنَايَةُ أَنْ تَذْكُرَ الشَّيْءَ بغير لَفْظِه الموضُوعِ له، والتَّعْرِيضُ أَنْ تَذْكُرَ شيئًا تَدُلُّ به على شيء لم تَذْكُرْه[٦]، كما يقولُ المحتَاجُ للمُحْتَاجِ إليه: جئتُك لأُسَلِّمَ عليكَ، ولأَنظُرَ إلى وجهِكَ الكَرِيمِ، ولذلك قالوا[٧]:**

**..... ∴ وَحَسْبُكَ بِالتَسْلِيمِ مِنِي تقاضِيَا**

---

(١) قوله: "يحتمل أن يريد... النظر" ساقط من النسخة الأخرى، وهو من انتقال النظر.

(٢) والفرق بين الاحتمالين يتمثل في أنّ الأول وهو الأولى بحمل الكلام عليه كما أشار المصنِّف- يقع على المقصود من الكناية مباشرة، وهو -هنا- "الاستهانة والاستخفاف بهم"، أمّا الثاني فإنه يقع على معنى أوليّ هو نفي النظر الحقيقي فيمن يجوز عليه النظر، ومنه إلى معنى ثانٍ هو ما يؤوب إليه المعنى الأوليّ وهو الاستهانة والاستخفاف بهم.

(٣) كلمة "تعالى" لم ترد في الأصل، وأثبتت من النسخة الأخرى.

(٤) من الآية: ٢٣٥.

(٥) الكشّاف: (٣١١/١) بتصرف يسير فيه بالحذف.

(٦) في الأصل وردت العبارة هكذا: "قلت: الكناية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض أن يذكرَ شيئاً يدلّ على شيء لم يذكره". والمثبت من النسخة الأخرى، مصدر القول.

(٧) عجز بيت ورد منسوباً لتوبة بن الخمير الخفاجي، في الحماسة البصرية (١٧٧/٢)، وصدره: "أروح بتسليم عليك وأغتدي".
والبيت ورد بروايات متعدد وبدون نسبة في عيون الأخبار (١٧٠/٣)، والعقد الفريد: (٢٠٩/١)، والكامل للمبرد: (١٧٣/١)، وديوان المعاني: (١٦٨/١)، وأنوار الربيع: (٦١/٦).

**وكأنَّـه إِمَالَـةُ الكَـلاَمِ إلـى عَـرضٍ يَـدُلُّ علـى الغَـرَضِ[1] ويُسَـمَّى التَّلْوِيحَ؛ لأنَّه يَلُوحُ منه ما يُرِيدُه"[2].**

**وهذا الكلامُ من الزَّمَخْشَرِيِّ يَقْتَضِي أنَّ المعنى/ الَّذي يَقْصِدُه بالكناية مَذْكُورٌ[3]؛ هو أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ قَدَّمْنَاهُمَا[4] وعليه[5] تكون الكنايةُ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ المَجَازِ.** [١/ب]

**وفَصْلُ المَقَالِ[6] في ذلك[1] أنَّها تأتي تَارَةً هَكَذَا، وتَارَةً هَكَذَا؛ فهي قِسْمَان: أحدُهما يُراد بها المعنى الحقيقيّ لِيُدَلَّ[2] به على المعنى**

---

(١) تعريف الزمخشري للتعريض بقوله: "والتعريض: أن تذكر.."، وإيضاحه له بقوله: "وكأنه إمالة الكلام..."، وذلك من خلال ما أورده في التفريق بين الكناية والتعريض.
أقول: يعدّ –أيضاً- من سابقات الزمخشري فهو أول من فرّق بينها وأول من أورد تعريفاً جامعاً مانعاً للتعريض تلقفه من جاءوا بعده فلم يزيدوا عليه؛ يقول د. محمد أبو موسى (البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٥٦٣-٥٦٤): "إنّ ما ذكره في تعريف التعريض لم يستطع أحد من العلماء المدققين أن يغير منه كلمة واحدة؛ فقد قالوا في تعريفه: (إنه إمالة الكلام إلى عرض -أي جانب- يدلّ على المقصود".

(٢) في الأصل: "ما تريده". والمثبت من النسخة الأخرى، مصدر القول.

(٣) دلَّ على ذكره قوله في التعريف المتقدم: "أن تذكر الشيء بغير لفظه"، بخلاف التعريض فإنه غير مذكور، والمذكور شيء آخر يدلّ على ما لم يذكر.

(٤) يعني –على وجه الخصوص- الاحتمال المبني على نفي الاعتداد والإحسان؛ المعبر عنه بنفي النظر في الآية المتقدمة في قوله تعالى: (ولا ينظر إليهم).

(٥) أي على تعريف الزمخشري السابق للكناية، وهو قوله: "الكناية أن أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له".

(٦) في الأصل: "المقام". والصواب من النسخة الأخرى، فهو الأنسب للسياق.

**المجازيّ فتكونَ قِسْماً مِن أقسامِ الحقيقةِ، والثَّاني يُرَادُ بها المعنى المجازيّ[٣]؛ لدلالة المعنى الحقيقي الذي هو مَوْضُوعُ لَفْظِها عليه؛ فتكونَ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ المَجَازِ.**

**وقَوْلُ مَنْ قَالَ: إنَّ الكنايةَ لا تُنافي المجازَ يُرِيدُ به: أنَّها[٤] قد تَأْتِي[٥]كذلك؛ لمجيء[٦] بَعْضِ أقسامها عليه؛ فهي إمَّا حقيقةٌ خاصَّةٌ، وإمَّا مجازٌ خاصٌّ، ومعنى قولنا "خَاصٌّ": أنَّ الحقيقةَ والمجازَ يُرادُ بهما معنياهما من حيثُ هما هما[٧]، والكنايةُ يُرادُ بها المعنى الحقيقيُّ مِنْ حيثُ كونُه دالاً، أو المعنى المجازيُّ مِنْ حيثُ كونُه مدلولاً عليه؛ فالكنايةُ بينها وبين كُلٍّ مِنَ الحقيقة والمجاز عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وَجْهٍ؛ يَصِحُّ أن يقال: الكنايةُ أعَمُّ؛ لانقسامها إلى الحقيقة والمجاز، ويصحُّ أن يقال أَخَصُّ؛ لاعتبار قَيْدِ الدِّلالة فيها.**

**وأمَّا التَّعريضُ فأَخَصُّ مِنَ الحقيقةِ مُطْلَقا؛ لا يَصْدُقُ على المجَازِ؛ لأنَّه إنَّما يُرَادُ اسْتِعْمَالُه في المعنى الحقيقيِّ، ولَكِنْ يُلَوَّحُ به إلى غَرَضٍ آخَرَ؛ هو المقصود، فهو يُشْبِهُ الكنايةَ إذا قُصِدَ بها**

---

(١) أي في مآل الكناية من الحقيقة والمجاز.
(٢) هكذا في الأصل، وهو الموافق لما ورد في عروس الأفراح -ضمن شروح التلخيص-: (٢٤٣/٤) مما يحتمل أن ابنه نقله عنه. وفي النسخة الأخرى: "لتدلّ".
(٣) قوله: "فتكون قسماً ... المجازي" ساقط من النسخة الأخرى، وهو من انتقال النظر.
(٤) في الأصل، والنسخة الأخرى: "أنه" ولا يستقيم معه السياق. والصواب مما أورده السبكي الابن في عروس الأفراح: (٢٤٣/٤)، وبه يتم المعنى.
(٥) في النسخة الأخرى: "يأتي" ولا يستقيم به المعنى.
(٦) في النسخة الأخرى رسمت هكذا "لمجي" ولولا نقط الفاء فقط لقلت: إنها لام.
(٧) أي من حيث هما حقيقة ومجاز دون لحظ اعتبار آخر.

**الحقيقة، وهو أَخَصُّ مِنَ الحقيقة؛ لأنَّها مُرَادَةٌ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وهو[1] إنَّما يُرَادُ فيه الحقيقةُ مِنْ حَيْثُ إشْعَارُها بالمقصود، ولابُدَّ فيها من قرينةٍ حاليَّةٍ؛ فإنَّ اللَّفْظَ المجرَّدَ لا يَكْفِي فيها.**

**ولْنَذْكُرْ أمثلةً يَتَّضِحُ بها المقصُودُ.**

**أمَّا الحَقِيقَةُ والمَجَازُ فأمثلتُهما كثيرةٌ، لا يُحْتَاجُ إلى ذِكْرِها، ولَكِن نُنَبِّهُ على شيء واحد، وهي أنَّ أَقْسَامَ المَجَازِ -وإنْ تَعَدَّدَتْ على ما هو مُسْتَوْفىً في أُصُولِ الفِقْهِ[2]- كُلَّهَا رَاجِعَةٌ إلى أنَّك تَكْسُو المَجَازَ ثَوْبَ الحقيقةِ وتَقْصِدُ التَّعْرِيفَ به بذلك الوصفِ، والكنايةُ والتعريضُ ضدُّه؛ لأنك تريد أنْ تَسْتُرَ المَكْنِيَّ عنه والمُعَرَّضَ به فلا يَظْهَرُ لِغَيْرِ مَنْ تُرِيدُ أَنْ تُظْهِرَه له[3].**

**وأمَّا أمثلةُ الكِنَايَةِ فمِنْهَا كِنَايَةُ الله عن الجِماعِ بالمَسِّ[4]**

(١) في النسخة الأخرى زيادة "أنه" والمعنى تام بدونها.

(٢) ينظر -على سبيل المثال- المستصفى: (٢/٢٣-٢٧)، وروضة الناظر: (٢/٥٥٤-٥٥٦)، الإحكام في أصول الأحكام: (١/٢٨-٣٣)، المحصول: (١/٣٢١).

(٣) فإذا ما قلت "حدثني أسد" فإنك تدخل الرجل الشّجاع في جنس الأسود؛ لما لحظته فيه من صفة الشجاعة التي هي أظهر ما تكون في الأسد، ونحن بهذا الصنيع نؤكد شجاعة الرجل ونصفه -من خلال أداة الدلالة البيانية- بما يعرِّف به، ويكشف حقيقته.
أمّا إذا قلت: "هند بعيدة مهوى القرط" فإنك بلا شك تصفها بطول العنق؛ ولكنك لا تفصح عن المعنى المكني عنه بلفظه الموضوع له في اللغة صراحة، وإنما تعمد إلى ما يدلّ عليه من سائر الألفاظ الأخرى، فكان عدولك عن الإفصاح المباشر عن المكني عنه بمثابة الستر له، وإنْ فُهِمَ المراد بمسلك آخر؛ على اختلافه بحسب الكناية والتعريض.

(٤) كما في قوله تعالى: ﮋ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﮊ سورة البقرة؛ من الآية: ٢٣٧.

=

**والإفْضَاءِ[1]، والدُّخُولِ[2]، وقولُنا: فلانٌ نَقِيُّ الثَّوْبِ؛ أيْ: مُنَزَّهٌ عن العيوب، ويُسَمَّى: تمثيلا وتشبيهًا[3]، ومنه قوله تعالى:** ژ ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ

---

= وقوله تعالى: ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ژ سورة المجادلة؛ من الآية: ٤. قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "إن اللمس والمس والمباشرة: الجماع، ولكن الله يكني ما شاء بما شاء"، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٣١٤/٢).
ومما هو جدير بالذكر في هذا الموطن ما ذكره بعض العلماء من أن الألفاظ الدالة على الجماع التي أوردها القرآن الكريم كلّها كنايات؛ إذ كنى عنه بالملابسة والمماسة والقربان والتغشي= =والإتيان...إلخ. ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي: (١٦٤/١٦).

(١) كما في قوله تعالى: (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض) سورة النساء؛ من الآية: ٢١.
قال ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم: الإفضاء في هذه الآية الجماع، قال ابن عباس ولكن الله كريم يَكْنِي"، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٠٢/٣).
وقال البغوي (معالم التنزيل: ١٨٧/٢): "أراد به المجامعة، ولكن الله حييٌّ يُكني، وأصل الإفضاء الوصول إلى الشيء من غير واسطة".

**(٢) كقولـــه تعـــالى:** ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ژ سورة النساء، من الآية ٢٣.
قال ابن عباس -رضي الله عنهما-: "الدخول: النكاح" جامع البيان للطبري: (١٤٩/٨).

(٣) لم أقف -بعد بحث- على أول من أطلق هذه التسمية؛ أعني تسمية الكناية تمثيلاً وتشبيهاً، وإن خالجني شك قويّ أن منشأ التسمية قدح إليه الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) في كتابه المعروف "أمثال الحديث" إذ عقد فيه بابين للكناية في أمثال الحديث وأورد فيه بعض الكنايات التي سلك فيها مسلك التشبيه من مثل: قوله -ﷺ-: "إياكم وخضراء الدمن"، وقوله: "يا أنجشة رويداً سوقك بالقوارير"، ينظر: أمثال الحديث: ص: ١٢٠، ١٢٣. =

**ڈ ڤ ڤ ڤ ڑ[1] وضابطُه: أنْ تَقْصدَ[2] معنى فتَذْكُرَ[3] ألفاظًا دالَّةً على معنى آخر؛ تلك الألفاظُ وذلك المعنى مَثَلاً للمعنى الذي قَصَدْتَ[4]. ومنه قوله تعالى: ڑ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ڑ[5]، جعله الزَّمخشريُّ كنايةً عن الموتِ على الكفرِ للتَّغليظِ في شأنهم، ولا يراد**

---

= ولعلّ هذا الكتاب نفسه هو الذي قدح في ذهن أبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) عقد فصلٍ خاصٍّ سمّاه "المماثلة" قال في بيان معناها (الصناعتين: ص ٣٥٣): "المماثلة أن يريد المتكلم العبارة عن معنى فيأتي بلفظة تكون موضوعة لمعنى آخر إلا أنه ينبئ إذا أورده عن المعنى الذي أراده كقولهم: (فلان نقيّ الثوب)يريدون= =به: أنه لا عيب فيه، وليس موضوع نقاء الثوب البراء من العيوب وإنما استعمل فيه تمثيلاً".
وأيّاً ما كان الأمر فإن ابن الأثير ينسب إلى قوم في المثل السائر تقسيمهم الكناية تقسيماً ثلاثيّاً؛ ذكر منها قسمين أوردهما السبكي هنا؛ هما: التمثيل، والإرداف -وسيأتي- وقسماً ثالثاً لم يذكره السبكي هو ما يُسمَّى بالمجاورة.
وقد مثّل السبكي للتمثيل بالمثال نفسه الذي ذكره ابن الأثير؛ وهو قولهم: "فلان نقي الثوب، أي: مُنَزَّهٌ عن العيوب".
وهذه الأقسام الثلاثة هي ما عرفت عند المتأخرين بتقسيمات الكناية باعتبار طريقها.

(١) سورة الحجرات؛ من الآية: ١٢، وقد عرض ابن الأثير لبيان الكناية في هذه الآية (٥٩/٣). ثم أفاض القولَ في تحليلها وبيان النكت فيها بياناً شافياً العلويُّ في الطراز (٤٠٠/١-٤٠٧).
(٢) في الأصل: "يقصد". والمثبت من النسخة الأخرى، وهو المتسق مع قوله: "قصدت" في نهاية الجملة.
(٣) في الأصل"فيذكر". والمثبت من النسخة الأخرى، وهو المتسق مع قوله: "قصدت" في نهاية الجملة.
(٤) ينظر: المثل السائر: (٥٨/٣) ولفظه: "فأمّا التمثيل: فهو أن تراد الإشارة إلى معنى، فيوضع لفظ لمعنى آخر؛ ويكون ذلك مثالاً للمعنى الذي أريدت الإشارة إليه".
(٥) سورة آل عمران، من الآية ٩٠.

**حالهم في صورة حال الآيسين من الرحمة[١]- استعمال لن تقبل توبتهم في هذا المعنى مجاز استعمل كناية عن الموت على الكفر، والمجاز هنا متعين؛ لأنَّه لو أُرِيدَت الحقيقةُ لَزِمَ ثُبُوتُهم على الكفر، ولابُدَّ، وكَمْ من مرتدٍّ يزدادُ الكُفْرَ يَرْجِعُ إلى الإسْلاَم[٢].**

**ومنها:[٣] الإرْدَافُ، وهو أنْ تَقْصدَ[٤] معنًى، فتأتي[٥] بما هو رَادِفٌ له[٦]؛ كقولك: طويلُ النَّجَادِ، تريد طولَ القامة. وقسَّمُوا الإردافَ أقسامًا، وللكنايةِ[٧] أقسامٌ أُخَرُ يَطُولُ ذِكْرُها.**

**وأمَّا أمثلةُ التَّعْرِيضِ فمنها قولُ / الخَاطِبِ[٨] في عِدَّة الوَفَاة: إنَّك إنَّك لجميلةٌ، وما أشبهه[١]، ومما جاء منه قولُه تعالى حكايةً عن** [٢/أ]

---

(١) ينظر: الكشاف: (٤٠٩/١-٤١٠).
(٢) عبارة: "ومنه قوله تعالى: {إن الذين كفروا..}...إلى الإسلام" ساقطة من النسخة الأخرى.
(٣) أي: من أمثلة الكناية.
(٤) في الأصل: "يقصد" والمثبت من النسخة الأخرى، ويدلّ عليه قوله بعده: "كقولك".
(٥) في الأصل: "فياتي". والمثبت من النسخة الأخرى، ويدل عليه قوله قوله بعده: "كقولك".
(٦) يبدو أن أول من عرض لهذا القسم وصرح به في مؤلف هو قدامة قدامة بن جعفر (ت٣٣٦هـ)؛ إذ تحدث عنه ضمن حديثه عن أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى يقول (نقد الشعر ص١٧٨): "ومن أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى: الإرداف؛ وهو: أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدالّ على ذلك المعنى؛ بل بلفظ يدلّ على معنى هو ردفه وتابع له، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع".
ويلحظ "أن قدامة تحدث عن الإرداف من غير أن يدعي أنه الكناية صراحة". الكناية، د. محمد جابر فياض ص: ٣٧.
(٧) في النسخة الأخرى: "والكناية".
(٨) في النسخة الأخرى: "المخاطب" وهو تحريف بالزيادة.

**إبراهيم -عليه السَّلام-: ژ چ چ چ چ ژ [٢]؛ أي: إنَّ كَبِيرَ الأصنام غَضِبَ أنْ تُعْبَدَ هذه الأصنامُ الصِّغَارُ فكسرها، فكذلك اللهُ يَغْضَبُ لِعِبَادِة مِن دُونِه[٣].**

---

(١) كأن يقول لها (الكشاف: ٣١٠/١): "إنك لصالحة أو نافقة ومن غرضي أن أتزوج، وعسى الله أن ييسر لي امرأة صالحة.

(٢) سورة الأنبياء؛ من الآية: ٦٣.

(٣) أورد هذا القول بعض المفسرين -رحمهم الله- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٩٩/١١-٣٠٠)، ولم أقف لهم على مستند صحيح في ذلك، ويبدو لي -والعلم عند الله- أنه اجتهاد منهم في غير محلّه؛ إذ إنه لا يثبت أمام النظر الفاحص لأمور ثلاثة:

١- أن صرف الفكر عن عبادة الأصنام إلى عبادة الله بالكيفية المذكورة وفق التفسير المذكور بعيد وأقرب منه أن يقال إن الدافع الأقوى لصرف الفكر هو إدراك العابد عجز هذه الآلهة المعبودة وأنها لا تملك دفع الضر عن نفسها وإلا فَلِمَ كسرت، ناهيك عن عجزٍ آخر فوق عجزها السابق أنها لا تستطيع مجرّد الإبانة لتفصح عمن فعل بها ذلك الفعل الشنيع (فاسألوهم إن كانوا ينطقون).

٢- لو سلمنا -جدلاً- أن صرف الفكر عن عبادة الأكبر إلى من هو أكبر منه متحقق بالكيفية المذكورة وفق التفسير المذكور لم يكن هناك إثبات لإله معين حقّه أن يخصّ بالعبادة وإنما إثبات مطلق إله معبود هو الأقوى وقد يكون هناك من هو أقوى منه، وفي هذا ما يتعارض مع دعوة الأنبياء التي جاءت دالة على الله سبحانه وتعالى داعية إلى إخلاص العبادة له.

٣- لو كان الأمر كما ذكر من أنّ الكبير غضب على الصغار غَيْرَة أن يعبدوا معه فكسرهم فكذلك الله يغضب لعباده من دونه، لكان المعنى مكتملاً في الدلالة على المقصود بقوله تعالى: (بل فعله كبيرهم) ولما احتيج إلى إرداف ذلك بقوله تعالى: (فاسألوهم إن كانوا ينطقون) لعدم الفائدة من إيراده مع اكتمال المعنى قبله، فلمّا لم يكن عُلِمَ أنّ المقصودَ اعتبارٌ آخر يتناسب مع مدلول الآية كلّها. والله أعلم.

**وخطر لي سبب[١] هذا نكتةٌ لطيفةٌ؛ وهي أن أقول[٢]: التَّعْريضِ قسمان: قِسْمٌ يُرادُ به مَعْنَاهُ الحقيقيّ، ويُشَارُ به إلى المعنى الآخر الَّذي هو المقصود من التعريض[٣]، وقِسْمٌ لا يُرَادُ بـه مَعْنَـاهُ الحقيقيُّ؛ بـل يُضْرَبُ مَثَلاً للمَعْنَـى الَّـذي هـو مَقْصُودُ التَّعْرِيضِ، وحينئـذٍ يكـون مـن مَجَازِ التَّمْثِيل، ومنه هذا المثال، ومقصودي بذلك: أنْ يكونَ هذا الكلامُ مِنْ إبراهيم الخليل –صلوات الله على نبينا و[٤]عليه– حقّاً على جهة ضَرْبِ المَثَلِ، ولا يُحْتَاجُ معه إلى تَكَلُّفِ جَوَابٍ، ولا تَعْلِيقٍ على قولـه ژ چ ڍ ڍ ژ [٥] ولا شَيْءَ مِن ذَلِكَ[٦]. واللهُ أَعْلَمُ[٧].**

**وقد بَدَا لي أن أذكُرَ تقسيماً فأقول: اللفظ له تقسيماتٌ:**

**منها إلى: الحقيقة، والمجاز. ومنها إلى: النَّص، والظَّاهر، والمحتمل، والمؤَوَّل. ومنها إلى: الصريح، والكناية، والتعريض.**

**وأصل هذا: أنَّا نتكلم في اللفظ الدَّال لا في المهمل.**

**والدّلالة هي: كون اللفظ إذا أطلق فَهِمَ منه المعني مَنْ كان عالما بالوضع.**

---

(١) في النسخة الأخرى: "في تسبب".
(٢) في النسخة الأخرى: "قول" وهو تحريف بالنقصان.
(٣) كقول الخاطب المتقدم: "إنك لجميلة" فهو يريد به معناه الحقيقي، ومعنى يفهم بالقرائن والأحوال؛ وهو أنه يريدها زوجة له بعد انقضاء عدتها؛ لتحبس نفسها عليه إن كان مريدة له.
(٤) قوله: "على نبينا و" ساقط من النسخة الأخرى.
(٥) سورة الأنبياء، من الآية: ٦٣.
(٦) هذا التقسيم الآنف للتعريض مما سبق إليه تقيّ الدين السبكي، ونقله عنه ابنه بهاء الدين في عروس الأفراح. ينظر: عروس الأفراح - ضمن شروح التلخيص-: (٤/٢٦٦-٢٦٧).
(٧) قوله: "والله أعلم" زيادة من النسخة الأخرى، وقد درج المصنّف على مثلها في ختم بعض عباراته، وبهذا القول تنتهي هذه النسخة.

**والمعنى: اسْمُ مَفْعَل، بمعنى: مكان العِنَايَة.**

**والعناية هي: القصد[١]، وهي إمَّا من الواضع، أو من المتكلم، فهو بالنّسبة إلي المعني الذي قَصَدَه الواضعُ بوضعه له ينقسم إلي: الحقيقة والمجاز، إن استُعْمِلَ في موضوعه كان حقيقةً[٢]، وإن استُعْمِلَ في غير موضوعه كان مجازاً[٣]، ولا ثالث لهذين القسمين إلاَّ أن لا يُسْتَعْمَل أصلاً[٤].**

**فهذا التقسيم بحسب ما أرَادَه الواضع يَخْرُج منه الحقيقةُ والمجازُ، وكلُّ لَفْظٍ مُسْتَعْمَل لا يَخْلو عنهما.**

**التَّقْسِيمُ الثَّاني: بحسب كيفية دلالته علي ذلك المعني الَّذي قَصَدَه الواضع بوضعه؛ وهو الحقيقيّ، أو غيرُه؛ وهو المجازيُّ، ينقسم إلي: ما يَدُلُّ عليه قَطْعاً؛ ويُسمَّي: نصّاً[٥]، وصريحاً[٦]. وإلي: ما يَدُلُّ عليه ظاهراً، ويُسمَّى عند الفقهاء نَصّاً[٧]. وأمَّا عند الأصوليين فليس أحَدٌ**

---

(١) ينظر لسان العرب: (١٥/١٠٤-١٠٥)، تهذيب اللغة: (١/٣٨٢).
(٢) كلفظ "الأسد" إذا استعمل في الحيوان المفترس.
(٣) كلفظ "الأسد" إذا استعمل في الرجل الشجاع.
(٤) قوله: "ولا ثالث لهذين القسمين إلا أن لا يستعمل أصلاً" لا يعني به به أن يكون هناك اسماً ثالثاً قسيماً لهما، وإنما يعني به الامتناع لامتناع فَهْم معنى من المهمل الذي لم يستعمل أصلاً.
(٥) ينظر: العدّة في أصول الفقه: (١/١٣٨)، المستصفى من علم الأصول: (٢/٢٠)، روضة الناظر وجنة المناظر: (٢/٥٦٠)، المحصول: (١/٢٣١)، وهذه التسمية وردت عند الأصوليين، ويريدون بالنص: "ما يفيد بنفسه من غير احتمال".
(٦) ينظر: العدَّة في أصول الفقه: (١/١٣٨)، روضة الناظر وجنة المناظر: (٢/٥٦٠)، والتمهيد لأبي الخطاب: (١/٧).
(٧) ينظر: المستصفى: (٢/٤٨)، روضة الناظر: (٢/٥٦٠)، يقول أبو حامد الغزالي: "وهو منطبق على اللغة ولا مانع منه في الشرع. والنصّ في اللغة بمعنى الظهور، تقول العرب: نصَّت الظبية =

**منهم يُطْلِقُ عليه صريحاً ولا اسماً آخَرَ غَيْرَ النَّصِّ والظَّاهر[1]. وفي بعض تصرُّفات الفُقَهَاء ما يَقْتَضِي إطلاقَ اسْمِ الصَّريحِ عليه[2].**

**وإلي : ما لا يَدُلُّ عليه قَطْعاً ولا ظاهراً ؛ بل مُحْتَمَلٌ بالنِّسبة إلي وَضْعِ الواضع . فإن كان الاحتمالُ علي السَّواء فمُجْمَلٌ[3] ومُتَشَابِهٌ[4]، وإلا فالمرجوح وَهْمٌ[1] ومؤَوَّل[2].**

---

= رأسها، إذا رفعته وأظهرته، وسمّي الكرسي منصَّة إذ تظهر عليه العروس، وفي الحديث: "كان رسول الله ﷺ يسيرُ العَنَق، فإذا وجد فُرْجةً نَصَّ".
ولعلّ مراده بالفقهاء ما نقل عن الشافعي -رحمه الله- أنّه كان يسمّي الظاهر نصّاً، ينظر: المستصفى: (٤٨/٢). وينظر ما نقله الشوكاني في إرشاد الفحول: (٣١/٢) عن إمام الحرمين.

(١) أمّا تعريف الظاهر عند الأصوليين فهو "ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنى مع تجويز غيره" روضة الناظر: (٥٦٣/٢)، وينظر: المستصفى: (٤٨/٢)، العدّة: (١٤٠/١)، والتمهيد لأبي الخطاب: (٧/١).

(٢) لعله عني ما يترتب عن بعض الفقهاء من أحكام على بعض الألفاظ التي يصدق عليها تعريف الظاهر من وجهة نظرهم فتأخذ حكم اللفظ الصريح، وقد سبقت الإشارة إلى ما يترتب على بعض الألفاظ من أحكام شرعية مما يكون في: أبواب الطلاق، والبيع، والنكاح، والقذف.

(٣) هو قسيم النص والظاهر عند الأصوليين، ويعنون به: "ما لا يفهم عند الإطلاق معنى"، وقيل: "ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر"، روضة الناظر: (٥٧٠/٢)، وينظر: الأحكام للآمدي: (٨/٣)، والتمهيد: (٩/١)، والمستصفى: (٣٤٥/١).

(٤) المتشابه هو: "ما تعارض فيه الاحتمال؛ إما بجهة التساوي؛ كالألفاظ المجملة... أو لا على جهة التساوي؛ كالأسماء المجازية". الأحكام للآمدي: (١٦٦/١)، ويلحظ أنّ المتشابه قسيم للمتكلم عند الأصوليين، وهو: ما ظهر معناه وانكشف كشفاً يزيل الإشكال ويرفع الاحتمال، ولعلّ مسوِّغ ذكره هنا، ما يحمله من اتفاق في =

**وهذا التَّقْسِيم الثَّاني مع التَّقْسِيم الأوَّل لم يُخْرج فيهما عن الدّلالة الوضعيَّة.**

**التَّقْسِيم الثَّالث: بحسب قَصْدِ المتكلم من كلامه. يَنْقَسِمُ إلي: صريحٍ، وكنايةٍ، وتعريضٍ. وذلك لأنه قد يَقْصِدُ المعني الذي يَدُلُّ عليه جوهر اللَّفظ بحسب وضعه وهو الصَّريح، ونَعْنِي به إذا لم يَحْتَمِلْ معنى آخر من الأقسام المتقدِّمة فإنَّه لا غَرَضَ لنا فيه.**

**وقد يَقْصِدُ غَيْرَه[٣]، إمَّا مع ذلك المعني، وإمَّا وَحْدَه. فهذا تَقْسِيمٌ إلي كناية وتعريض، وذلك لأنَّ ذلك المعنى[٤] إمَّا أن يكون لازماً للمعني الوضعي أوْ لا. فإن كان لازماً له / فهو الكناية، كقولك: كثير الرَّمَاد؛ كنايةٌ عن الكَرَم؛ فدلالته علي كثرة الرَّمَاد باقية صريحة؛ ولَزِمَ منها الدِّلالةُ علي الكَرَم، وليس مقصوداً للواضع من ذلك الكلام[٥]،**

---

= المعنى مع المجمل، فكلاهما لم يتضح معناه، والحال كذلك في العلاقة بين النص والظاهر والمحكم، ولذا كثر التمثيل للمحكم بالنص أو الظاهر. ينظر: شرح الكوكب المنير: (٣٥٨/١).

(١) الوهم هو: الطرف المرجوح.
ويلحظ أنّ الوهم قسيم للظن عند الأصوليين، يقول الرازي في المحصول (٨٤/١): "فالتردد بين الطرفين إن كان على السّوية فهو الشك وإلا فالراجح ظن، والمرجوح وهم".

(٢) التأويل: "صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دلّ عليه الظاهر" روضة الناظر: (٥٦٣/٢)، وينظر: المستصفى: (٤٩/٢)، الإحكام للآمدي: (٥٢/٣)، إرشاد الفحول: (٣٢/٢).

(٣) أي: غير المعنى الذي يدلّ عليه جوهر اللفظ بحسب وضعه.

(٤) أي: المقصود.

(٥) أي: قولك: كثير الرماد؛ فإن الوضع لم يضعه للدلالة على الكرم، وإنما على كثرة الرماد.

[٣/أ]



**ولكنْ مَقْصُود المتكلِّم، أو لازمٌ لمقصُودِه[١]. فلفظُه دالٌّ عليه بمجرَّده مع اللُّزُوم الذهنيِّ[٢].**

**وإن لم يكن لازما؛ فهو التعريض؛ كقولك: جئت لأسلم عليك، وأنت تريد حاجة. فقد استعملت المجيء للسَّلام. والتعليلُ في موضوعاتها لغةً ولم تُخْرِجْها عنها، ولكن قَصْدُك بها حاجَتَك –وليس حاجتُك لازمةً لتِلْكَ الأشياء– فهذا تعريضٌ، ولابُدَّ فيه من قرينةٍ حاليَةٍ تَدُلُّ علي قَصْدِكَ.**

**فالتعريض دون الكناية؛ لكونه ليس لازماً، ولكونه متوقفاً علي قرينةٍ. ومن هذا نقولُ: إنَّا حيثُ نقول بجواز التَّعْرِيضِ بخطبة المرأة في النِّكاح[٣]، لا يَلْزَمُ منه أن نقول بجواز الكناية فيها، بل تكونُ الكنايةُ حراماً حيث حَرُمَ التَّصريحُ، لِقُرْبِهَا من التَّصريح؛ ولهذا قال تعالى:** ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﮊ[٤] **فقيَّدَ الإكْنَانَ بما في الأنفُس، فلا يَجُوزُ بما في الخارج.**

---

(١) تقدَّم معنا أنه لا يمتنع في الكناية إرادة اللازم والملزوم معاً، وليس في ذلك جمع بين حقيقة ومجاز، ولا بين حقيقتين "لأنّ التعدد هنا ليس في إرادة الاستعمال؛ بل في إرادة الإفادة واللفظ لم يستعمل إلا في موضوعه، وقد يستعمل اللفظ في معنى ويقصد به إفادة معان كثيرة" عروس الأفراح –ضمن شروح التلخيص-: (٢٣٨/٤). وتقدمت الإشارة إلى ذلك.

(٢) يريد بقوله: "فلفظه دالّ عليه بمجرده مع اللزوم الذهني"، أي: اللفظ (كثير الرماد) دال على الكرم بمجرد التلفظ به دون الاعتماد على أمر آخر خارج اللفظ، لوجود التلازم الذهني بين اللفظ والكرم.

(٣) اعتماداً على قوله سبحانه وتعالى: {ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء} سورة البقرة: ٢٣٥.

(٤) سورة البقرة؛ من الآية: ٢٣٥.

وقد يكون كلُّ واحدٍ من الصَّريحِ والكنايةِ والتَّعريضِ حقيقةً أو مجازاً.

مثالُ الصَّريحِ المجازيّ: رأيتُ أسداً يَرْمِي بالنُّشَّاب . والله أعلم.

واعلم أنَّ معني اسْتِعْمَالِ اللفظ في المعني، هو أن يُطْلِقَه المتكلِّمُ ويُرِيدَ به ذلك المعني مِنَ اللَّفْظِ نَفْسِهِ وجَعْلَهِ مُنْطَبِقاً عليه موافَقَةً للواضع فيما وَضَعَه له بعينه إن كان حقيقةً، ولمعناه إن كان مجازاً، وكأنَّه باستعماله المجازيِّ نَاقِلٌ له بعَلاَقَتِهِ.

وجميعُ الألفَاظِ الموضُوعَةِ المسْتَعْمَلَةِ لا تَخْلُو عن هذين الأَمْرَيْنِ إمَّا الحقيقةِ وإمَّا المجازِ، وكذلك المسْتَعْمَلِ في حقيقتين أو مجازين أو مجازٍ وحقيقةٍ عند مَنْ يُجَوِّزُه هو مجازٌ أيضاً، لأنَّ الجَمْعَ غَيْرُ موضوعٍ له.

ثم الحقيقةُ والمجازُ حيثُ وُجِدَ أوَّلٌ منهما قد يكون لمعناه لازمٌ فيَدُلُّ عليه دلالةَ التزامٍ فهو بالنِّسبة إلي تلك الدّلالة الالتزامية، والمعني المدلولُ عليه بالالتزام كنايةٌ. وبالنِّسبة إلي الدّلالة الأصلية إمَّا صريحٌ وإمَّا ظاهرٌ وإمَّا مُحْتَمَلٌ. وقد يكون لمعناه لازمٌ فلا يكونُ له دلالةٌ عليه أصلاً، لكن يظهرُ بقرينةٍ حاليَّةٍ من المتكلِّمِ أنَّه أرَادَهُ، فتُسَمَّي بالنسبة إليه تعريضاً كما سُمِّيَ بالنسبة إلي المعني الالتزامي كنايةً.

وهذه الإرادةُ التي في التَّعريض تفارقُ الإدارةَ الَّتي في الحقيقة والمجاز، فإنَّ تلك الإرَادةَ باللَّفْظِ بلا واسطةٍ، وهذه إرادةٌ بواسطة اللُّزُومِ والقرينةِ، مع بَقَاءِ اللَّفْظِ في موضوعه. ولهذا نقول: نَجْمَعُ بين الحقيقة والكناية ولا نَجْمَعُ بينها وبين المجاز عند الأكثرين.

وأمَّا التَّعريض فالحقيقة فيه ظاهرةٌ أقْوَى من الكناية، والله أعلم.

[٣/ب]

**كتبه عليٌّ بن عبدِ الكافي السُّبكي/غَفَرَ اللهُ له ولوالِدَيْه في يوم الأربعاء ثامن شهر رجب الفرد سَنَةَ اثنتين وخمسين وسَبْعِمائة.**

**والحَمْدُ لله وَحْدَه، وصلَّى الله علَى سَيِّدِنا محمَّد وآله وصَحْبِه وسلَّم. حسبُنا اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ.**

**وهذا صورةُ ما وجدتُه بِخَطِّه -رَحِمَهُ اللهُ- ومنه نقلتُ. والحمدُ لله وَحْدَهُ، وصَلَوَاتُه عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلاَمِهِ. والحمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ.**

# الفهارس الفنية

١. فهرس الآيات القرآنية
٢. فهرس الأشعار
٣. فهرس الأعلام
٤. فهرس المصادر والمراجع
٥. فهرس المحتويات

# أولاً- فهرس الآيات القرآنية

| الآية | السورة | رقم الاية | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ﴿لاجناح عليكم فيما عرضتم به﴾ | البقرة | ٢٣٥ | ٦٢ |
| ﴿أكننتم في أنفسكم﴾ | البقرة | ٢٣٥ | ٧٤ |
| ﴿ولا ينظر إليهم﴾ | آل عمران | ٧٧ | ٥٧ |
| ﴿إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم﴾ | آل عمران | ٩٠ | ٦٧ |
| ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ | الأنبياء | ٦٣ | ٦٨ |
| ﴿إن كانوا ينطقون﴾ | الأنبياء | ٦٣ | ٧٠ |
| ﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه﴾ | الحجرات | ١٢ | ٦٦ |

# ثانياً: فهرس الأشعار

| البيت | البحر | الشاعر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| وَحَسْبُكَ بِالتَّسْلِيمِ مِنِّي تَقَاضِيَا | الطويل | توبة الخفاجي | ٦٢ |

# ثالثاً: فهرس الأعلام

**إبراهيم الخليل عليه السلام: ٦٩.**

**الزمخشري: ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٦.**

**علي بن عبد الكافي السبكي: ٧٢.**

# رابعاً: فهرس المصادر والمراجع


١- الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي، تحقيق: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول ، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى : ١٢٥٠هـ)، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣- أمثال الحديث المروية عن النبي -ﷺ-، للقاضي أبي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، علق عليه: أحمد عبدالفتاح تمام، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، بيروت، لبنان.

٤- أنساب الأشراف؛ للبلاذري (ت٢٩٢هـ)،تحقيق: أ.د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. بيروت، لبنان.

٥- أنوار الربيع في أنواع البديع، لعلي صدر الدين بن معصوم المدني، تحقيق: شاكر هادي شكر، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

٦- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، نشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط نهاية القرن، ١٤٢٠هـ.

٧- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ)، قام بتحريره: د. عبدالستار أبوغدة، راجعه: الشيخ عبدالقادر عبدالله العاني، دار الصفوة، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨- البلاغة القرآنيّة في تفسير الزّمخشريّ وأثرها في الدّراسات البلاغية. د.محمّد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨ هـ.

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

١٠-تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١-تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء، إسماعيل بن كثير القرشيّ الدّمشقيّ (ت ٧٧٤هـ)، دار المعرفة ، بيروت، ط٢، (د.ت).

١٢- تهذيب اللغة، لأبي منصور الثعالبي محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠)، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ١٩٦٤م.

١٣- جامع البيان عن تأويل القرآن، لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، حققه وعلق على حواشيه: محمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة.

١٤- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، اعتنى به وصححه: الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٥- الحماسة البصرية، لعلي بن فراج البصري، تحقيق: محمد مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، عالم لكتب (دون بيانات أخرى).

١٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

١٨- روضة الناظر وجنة المناظر، للإمام أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق : د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، ط٢، ١٣٩٩هـ.

١٩- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، لابن النجار (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. الرياض.

٢٠- شروح التّلخيص، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

٢١- الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، حقّقه وضبط نصَّه: د. مفيد قميحة. دار الكتب العلميّة، لبنان، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٢- طبقات الشافعية الكبرى، الإمام العلامة تاج الدين ابن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو. ١٤١٣هـ، ط٢.

٢٣- طبقات المفسرين، السيوطي، تحقيق : علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.

٢٤- الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، القاهرة، ١٩١٤م.

٢٥- العدّة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي المباركي، ط٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٦- عروس الأفراح (ضمن شروح التّلخيص): دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

٢٧- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

٢٨- عيون الأخبار، لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٩- الفصول في الأصول؛ للإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للإفتاء والبحوث الشرعية، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٣٠- الكامل، لأبي العباس،محمّد بن يزيد المُبرد (ت ٢٨٦هـ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٣١- الكناية أساليبها ومواقعها في الشعر الجاهلي، لمحمد الحسن علي الأمين أحمد، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٢- الكناية، د. محمد جابر فياض، دار المنارة، جدة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٣- اللمع في أصول الفقه؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي،، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م.

٣٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، لضياء الدِّين ابن الأثير، قدّمه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفي. ود. بدوي طبانة. طبع نهضة مصر، ط٢، (د.ت).

٣٥- المحصول في علم الأصول، للإمام محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق : طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ.

٣٦- المستصفى في علم الأصول، لإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٣٧-مسند ابن الجعد لمسند بغداد، للحافظ أبي الحسن علي بن الجعد (ت ٢٣٠ هـ)،مراجعة وتعليق: الشيخ عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٨- معالم التنزيل (تفسير البغوي)، للإمام البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم

الحرشي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٩-مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب، يوسف بن أبي بكر السّكاكيّ (ت ٦٢٦هـ)، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.